

مراجعة وتحديث
سياسات
الوقاية لدى البنك الدولي

الإطار البيئي والاجتماعي
(المسودة الثانية المقترحة)
-ورقة التشاور-

الأول من يوليو 2015

الاختصارات والمفردات الأوانلية

لجنة اعتماد المعايير البيئية والاجتماعية	APESS
إجراءات البنك	BP
لجنة الأمن الغذائي العالمي	CFS
اللجنة المعنية بفعالية التنمية	CODE
تمويل سياسة التنمية	DPF
إدارة الشؤون الخارجية	ECR
إرشادات البيئة والصحة والسلامة	EHSG
الممارسات العالمية للبيئة والموارد الطبيعية	ENR
خطة الالتزام البيئي والاجتماعي	ESCP
الإطار البيئي والاجتماعي	ESF
السياسة البيئية والاجتماعية	ESP
الإجراء البيئي والاجتماعي	ESPP
المعايير البيئية والاجتماعية	ESS
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
المواقف الهشة والمتأثرة بالصراعات	FCS
الوسيط المالي	FI
الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة	FPIC
الغازات الدفيئة	GHG
الممارسة الصناعية الدولية الجيدة	GIIP
مجموعة التقييم المستقلة	IEG
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
المؤسسات المالية الدولية	IFI
منظمة العمل الدولية	ILO
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة	IUCN
الإدارة القانونية	LEG
بنك التنمية متعدد الأطراف	MDB
الصندوق الائتماني متعدد المانحين	MDTF
منشور العمليات التوجيهي	OD
لجنة المراجعة البيئية والاجتماعية للعمليات	OESRC

بيان دليل العمليات	OMS
سياسة العمليات	OP
سياسة العمليات والخدمات القطرية	OPCS
مذكرات سياسة العمليات	OPN
إطار السياسة والإجراءات	P&PF
وثيقة تقييم المشروع	PAD
برنامج يراعي النتائج	PforR
التعبير وتحديد التوجه الجنسي والهوية الجنسية	SOGIE
أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية	SORT
الممارسات العالمية للتنمية الاجتماعية والحضارية والريفية والقدرة على التكيف	SURR

مراجعة سياسات الوقاية لدى البنك الدولي وتحديثها:
الإطار البيئي والاجتماعي المقترح (ورقة التشاور)

المحتويات

ii	الاختصارات واللفظات الأوانلية	
v	الملخص التنفيذي	
1	مقدمة	I.
2	نهج المراجعة وتعليق المشاورات	II.
4	وضع معايير لتمويل مشروعات الاستثمار: الإطار البيئي والاجتماعي المقترح	III.
21	مشكلات التنمية الشاملة	IV.
23	الترتيبات التنفيذية	V.
26	الخطوات التالية	VI.
29	الملاحظات الختامية	VII.
30	الملحق 1: سياسات الوقاية الحالية	

المخلص التنفيذي

خلفية عامة

1. تُعد سياسات الوقاية لدى البنك الدولي بمثابة حجر الأساس لجهوده المبذولة لحماية الأشخاص والبيئة وتحقيق أهدافه للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان الشريكة لها بطريقة مستدامة. يحدث البنك الدولي سياسات الوقاية لدى المؤسسة ويقترح مسودة ثانية لإطار بيئي واجتماعي جديد لتمويل مشروعات الاستثمار (ESF)، راجع المرفق 1). تعزز المسودة الثانية للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الحماية للفقراء والبيئة، وتدعم الوصول الشامل إلى فوائد التنمية، وتعزز شراكة البنك الدولي مع الدول المقترضة، وتعزز الوضع الريادي للبنك الدولي في توفير الوقاية للأشخاص والبيئة. يهدف الإطار المقترح إلى أن يكون هو الأكثر تقدمًا بين أطر نوعه في المجتمع المالي العالمي.

2. حينما خدمت سياسات الوقاية الحالية البنك الدولي ومقترضيه والمجتمع التنموي جيدًا لفترة تتجاوز عقدين، نشأت متطلبات وتحديات التنمية الجديدة والمتنوعة بمرور الوقت. لقد تطورت معرفة البنك الدولي بالمشكلات والتوقعات البيئية والاجتماعية، وتهدف هذه المراجعة والتحديث إلى توضيح هذا في إطار حديث وملائم للغرض. يمثل البنك الدولي مجتمعًا مكونًا من 188 دولة بخصائص ومنظورات مختلفة بشكل كبير. لقد أعرب أصحاب المصلحة في المجتمع المدني عن مجموعة كبيرة من الآراء بشأن كيفية أن البنك الدولي يمضي قدمًا نحو مراجعة الوقاية. نظرًا للتنوع الكبير في الآراء حول ما يجب أن يشمل الإطار، فإن هذا الإطار يعكس نهجًا عمليًا قويًا جدًا لإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية المرتبطة بمشروعات الاستثمار.

3. يُعد الإطار المقترح خيارًا أفضل للمقترضين، والأشخاص، والبيئة. يلائم الإطار المقترح الغرض ويساعد على تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في معالجة المشروع على مدار الوقت ويوفر مزيدًا من التفاصيل عن متطلبات المقترح. يعالج مجموعة واسعة من المشكلات البيئية والاجتماعية، مما يوفر حماية كبيرة للأشخاص والبيئة.

4. يستخدم الإطار المقترح نهجًا قائمًا على المخاطر ويرتكز على النتائج للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، مع أحكام موجزة وواضحة للتطبيق الفعال. حينما يتم التسليم بالقيود المفروضة على المقترضين وحقائق المشروعات على أرض الواقع، يعالج الإطار المقترح أيضًا التحديات الجديدة والمستقبلية للتنمية المستدامة. هذه الورقة (أولاً) تقدم سياقًا للإطار المقترح؛ و(ثانيًا) تلخص عملية المراجعة والتحديث؛ و(ثالثًا) تقدم نظرة عامة لبنيتها ومحتواها، مع تسليط الضوء على الميزات والتحسينات الرئيسية؛ و(رابعًا) تقدم مسودة الإطار المقترح التي تمت مراجعتها إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) التابعة لمجلس المديرين التنفيذيين لمناقشتها والتصديق عليها كأساس لمشاورات المرحلة 3.

5. تم إطلاق مراجعة سياسات الوقاية البيئية والاجتماعية لدى البنك الدولي وتحديثها في عام 2012 بهدف تقوية فعاليتها وتعزيز نتائج التنمية لمشروعات الاستثمار لدى البنك الدولي. بعد تقديم ورقة النهج إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) في عام 2012، أجرى البنك الدولي مشاورات مع أصحاب المصلحة، وأصحاب المصلحة الداخليين، ومجموعة كبيرة من المشاركين الخارجيين لطلب المدخلات بشأن الفرص، والاتجاهات الناشئة، وخيارات الإبلاغ عن صياغة الإطار المقترح. بلغت هذه المشاورات والمراجعة ذروتها عند إعداد المسودة الأولى من الإطار البيئي والاجتماعي لمناقشة اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) في يوليو 2014. لقد انعكست التعليقات الناتجة عن المشاورات العالمية المكثفة بشأن المسودة في الفترة ما بين أغسطس 2014 ومارس 2015 في مسودة الإطار التي تمت مراجعتها والتي قُدمت إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) لإجراء مزيد من المناقشة والتصديق عليها في مشاورات المرحلة 3.

الإطار البيئي والاجتماعي المقترح

6. يعمق الإطار المقترح التزام البنك الدولي بنتائج التنمية المستدامة. إنه يحافظ على المبادئ الأساسية الحالية ويعتمد عليها، مع تحسين وضوح السياسات وقابلية تطبيقها وتعزيز شراكة البنك الدولي مع المقترضين على مستوى المشروع. يضع الإطار المقترح تمييزًا أوضح بين عناصر السياسة، والمبادئ، والإجراءات ويتخلص من الازدواجية والتداخل. أبلغت به المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتجربة البنك الدولي في تنفيذ سياسات الوقاية الموجودة، والأطر البيئية والاجتماعية لبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى (MDB).

7. يتم اقتراح المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) العشرة للمشروع، مما يوفر تغطية شاملة لمجموعة كبيرة من المشكلات التي يثيرها المساهمون، وأصحاب المصلحة، وموظفو البنك الدولي في أثناء المشاركة المكثفة لأصحاب المصلحة

في المرحلتين الأولى والثانية من عملية المراجعة والتحديث. تحدد مسؤوليات المقترض لتوفير الحماية الكافية للأشخاص والبيئة في إطار دعم البنك الدولي لهم بموجب سياسة العمليات OP.10.00 (تمويل مشروعات الاستثمار). وتتوافق المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) إلى حد كبير مع تلك الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف لا سيما مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA). وتغطي المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) المقترحة تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها (المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1))؛ والعمالة وظروف العمل (المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2))؛ وكفاءة الموارد ومنع التلوث، وإدارته (المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3))؛ وصحة وسلامة المجتمع (المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4))؛ وتملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري (المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5))؛ وحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية (المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6))؛ والشعوب الأصلية (المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7))؛ والتراث الثقافي (المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8))؛ والوسطاء الماليين (المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9))؛ والكشف عن المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة (المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)).

- **المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1):** يُعد تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المعيار الشامل الذي يوفر الأساس الإجرائي للتقييم البيئي والاجتماعي المتكامل للمشروعات بطريقة مناسبة تستند إلى المخاطر. ويحدد ضرورة تمييز كيفية تأثر الفئات المحرومة والضعيفة بالمشروع وكيفية معالجة الآثار. ويعتمد على سياسة العمليات OP/BP4.01 (التقييم البيئي)، إلى جانب المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)، ويُطبق على جميع المشروعات. ويعزز أحكام التقييم الاجتماعي ويعرض مفهوم خدمات النظام الإيكولوجي. ويقدم تعريفات أوضح للمشروع إلى المقترضين ويعرض نظامًا واضحًا وقابلًا للتنفيذ لإدارة المخاطر.
- **المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2): العمالة وظروف العمل،** هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها لدى البنك الدولي معيار بشأن العمالة وظروف العمل. ولذلك، حدثت مشاورات مكثفة مع منظمة العمل الدولية (ILO). وللإبلاغ بصياغة المعيار، حدثت المراجعة الشاملة للإعلان عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، فضلاً عن اتفاقيات العمل الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية (ILO). ونتيجة لذلك، يوضح المعيار المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ويعالج عمل الأطفال والعمل القسري، والحرية النقابية والمفاوضات الجماعية. ويشمل أيضًا متطلبات توفير آلية التظلم لعمال المشروع. ويحصر الأجزاء ذات الصلة من إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS)، يشمل المتطلبات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية.
- **المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3):** تتضمن كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته الأحكام الرئيسية لسياسة العمليات OP.4.09 (إدارة الأفات) وتشمل الإدارة الفعالة للطاقة، والمياه، والمواد الخام، وغيرها من الموارد. ويطلب أيضًا من المقترضين تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المرتبطة بالمشروع ومراعاة خيارات الحد من الملوثات المتعلقة بالمشروع.
- **المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4):** ستركز صحة وسلامة المجتمع على مخاطر المشروع وآثاره الواقعة على المجتمعات. ويتضمن هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) الأحكام الرئيسية لسياسة العمليات OP/BP4.37 (سلامة السودان)، ومعالجة جوانب التصميم والسلامة للبيئة التحتية، والمعدات، والخدمات وحركة المرور والمواد الخطرة. ويتضمن المتطلبات المتعلقة باستخدام أفراد الأمن.
- **المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5):** يحافظ تملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي، وإعادة التوطين القسري على الأحكام الرئيسية لسياسة العمليات OP/BP4.12 (إعادة التوطين القسري)، بما في ذلك المبادئ الرئيسية للتعويض بتكلفة الاستبدال والمساعدة على استعادة سبل كسب العيش أو تحسينها. ويتم تقديم إعراف صريح لإعادة التوطين باعتبارها فرصة للتنمية ولأهمية سبل الاستكشاف للأشخاص المتضررين للمشاركة في فوائد المشروع. وتمتد تغطية المعيار إلى جميع فئات الأشخاص المتضررين، بما في ذلك أولئك الذين ليس لديهم أي حقوق قانونية في الأراضي التي يشغلونها.
- **المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6):** يتضمن حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية الأحكام الرئيسية لسياسة العمليات OP/BP4.04 (الموائل الطبيعية) وسياسة العمليات OP/BP4.36 (الغابات) ويطلب من المقترض تقييم آثار المشروع الواقعة على التنوع البيولوجي واتخاذ التدابير لتخفيفها، بما في ذلك خدمات النظام الإيكولوجي، وفقدان الموئل، وتدهور الأنواع الغريبة الغازية. ويحدد أيضًا المبادئ التي تحكم الاستخدام الدائم للموارد، على سبيل المثال الغابات ومصائد الأسماك.
- **المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7):** تحافظ الشعوب الأصلية على الأحكام الرئيسية لسياسة العمليات OP/BP4.10 (الشعوب الأصلية) وتعزز حماية البنك الدولي للشعوب الأصلية بشكل أكبر عن طريق توضيح التعريفات الرئيسية وتقديم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) في ظروف محددة. ويعترف المعيار بالأنشطة الرعوية على أنها أساس ممكن للشعوب الأصلية ويشمل أحكامًا للمجموعات بشأن العزلة الطوعية.

• **المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8):** يؤكد التراث الثقافي من جديد على أهداف سياسة العمليات الحالية OP/BP4.11 (الموارد الثقافية المادية)، ويطلب من المشروعات تبني إجراء فرص الاكتشاف إلى جانب غيرها من الإجراءات المتعلقة بحماية التراث الثقافي، ويوفر التشاور مع المجتمعات المتضررة. ويوسع تعريف التراث الثقافي ليشمل كلاً من التراث الثقافي المادي وغير المادي على حد سواء.

• **المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9):** الوسطاء الماليون يُطلب من الوسطاء الماليين (FI) تنفيذ إجراءات بيئية واجتماعية تتناسب مع طبيعة الوسيط المالي (FI) ومستوى المخاطر والآثار المرتبطة بالمشروع والمشروعات الفرعية.

• **المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10):** يدعم الكشف عن المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة الأحكام المتعلقة بمشاركة البنك الدولي مع أصحاب المصلحة وتحسينها، بما في ذلك المشاورات الهادفة، والوصول إلى المعلومات وتعويض المظالم. ويوفر الحوار المستمر بين المقترض وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف المتضررة من المشروع خلال حياة المشروع.

8. سيستبدل الإطار البيئي والاجتماعي المقترح سياسات الوقاية الحالية. يوفر مجموعة مترابطة ومتسقة من المتطلبات التي تميز التزامات البنك الدولي والمقترض بوضوح وبطريقة شاملة، ومعالجة الثغرات، والتضاربات والتناقضات لمجموعة سياسات الوقاية الحالية، التي تطورت على مدى السنوات رداً على تطور الأولويات التشغيلية. وتتفادى المستويات المختلفة للتسلسل الهرمي لسياسة اختلاط القيم، وبيانات السياسة العامة، ومتطلبات المقترض والجوانب الإجرائية التفصيلية التي تميز سياسات الوقاية الحالية. وبمجرد اعتماده، فإنه يهدف إلى وضعه قيد التنفيذ في CY16 وستستبدل سياسات العمليات التالية وإجراءات البنك: سياسة العمليات OP/BP4.00، وسياسة العمليات OP/BP4.01، وسياسة العمليات OP/BP4.04، وسياسة العمليات OP4.09، وسياسة العمليات OP/BP4.10، وسياسة العمليات OP/BP4.11، وسياسة العمليات OP/BP4.12، وسياسة العمليات OP/BP4.36، وسياسة العمليات OP/BP4.37.

9. يدرك البنك الدولي أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على التعاون الفعال مع جميع الأفراد الذين لديهم مصلحة في نتائج التنمية الخاصة بالمشروع. لذا يلتزم البنك الدولي بفتح الحوار، والتشاور المعزز مع الجمهور (بما في ذلك في أثناء تنفيذ البرنامج)، والوصول في الوقت المناسب والكامل إلى المعلومات، وآليات التظلم المستجيبة.

10. تقدم هذه الورقة المسودة الثانية للإطار البيئي والاجتماعي المقترح لتمويل مشروعات الاستثمار إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE). بعد المناقشة والمصادقة من قبل اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE)، ستبدأ الإدارة المرحلة الثالثة والأخيرة من المشاورات للحصول على المدخلات بشأن المسودة. وسيتم استخدام التعليقات للمراجعات النهائية للإطار، الذي من المتوقع أن يتم تقديمه إلى المديرين التنفيذيين للموافقة عليه. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الإطار الجديد في عام 2016.

I. مقدمة

1. تُعد الأهداف الشاملة لمجموعة البنك الدولي هي القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان الشريكة لها بطريقة مستدامة¹. لتحقيق هذه الأهداف، من الضروري دعم الاستخدام المستدام للموارد، وضمان الاندماج الاجتماعي، والحد من الأعباء الاقتصادية على الأجيال القادمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحدث البنك الدولي سياسات الوقاية لدى المؤسسة من خلال وضع إطار بيئي واجتماعي جديد لتمويل مشروعات الاستثمار ("ESF" أو "الإطار"، راجع المرفق 1). وستتم متابعة هذه المراجعة بشكل وثيق من قبل الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) الأخرى، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين.

2. تقترح هذه الورقة نهجاً حديثاً محدثاً ملانمًا لغرض تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في تمويل مشروعات الاستثمار لدى البنك الدولي لمناقشتها والتصديق عليها من قبل اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) وإدارتها. لقد تطورت هذه المسودة الثانية للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) بشكل ملحوظ عن المسودة الأولى. فهي توفر الحماية المعززة للأشخاص والبيئة، وتدعم الوصول الشامل إلى فوائد التنمية، وتعزز شراكة البنك الدولي مع الدول المقترضة، وتعزز الوضع الريادي للبنك الدولي في توفير الوقاية للأشخاص والبيئة. ويهدف الإطار المقترح إلى أن يكون الإطار البيئي والاجتماعي هو الأكثر تقدمًا بين أطر نوعه في المجتمع المالي العالمي. وتحدد نقاط إرشادية عالمية جديدة من خلال:

- ضمانات أوضح وأقوى تشمل المبادئ الجديدة القوية لعدم التمييز، بما في ذلك الأحكام التي تتناول الأطفال، والإعاقة، والنوع الاجتماعي، والعمر، والتعبير وتحديد التوجه الجنسي والهوية الجنسية (SOGIE)؛ و
- تقييمات أقوى للمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية.
- تركيز الموارد على المشروعات ذات المخاطر العليا؛ و
- النهج الملانم للعرض لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الذي يوفر تحديات جديدة للتنمية وتغيير احتياجات المقترض؛ و
- أحكام العمل التفصيلية لحماية العمال، بما في ذلك حقوق الحرية النقابية والمفاوضات الجماعية، وآليات التظلم، وعدم التمييز، والصحة والسلامة المهنية، والحظر الصريح لعمالة الأطفال والعمل القسري؛ و
- مجموعة أكبر من قضايا التنوع البيولوجي واعتبارات تغيير المناخ وأحكام صريحة للمواقف التي تكون فيها التعويضات غير مسموح بها؛ و
- تقديم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) للشعوب الأصلية في إطار الظروف والمتطلبات المحددة اللازمة لتوثيق الموافقة؛ و
- متطلبات مشاركة أصحاب المصلحة المترابطة والمستمرة على مدار دورة المشروع.

3. يحافظ الإطار المقترح على مبادئ البنك الدولي الأساسية الراسخة منذ أمد، مع الاستجابة إلى التحديات الجديدة. يُعد الهدف من الإطار هو تحديد المعايير البيئية والاجتماعية القوية لتمويل مشروعات الاستثمار التي ستساعد في تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن هذا الإطار لن يضمن التنمية المستدامة بحد ذاته، إلا أن تنفيذه السليم سيضمن تطبيق المعايير التي توفر الأساس اللازم لهذا الهدف، ويقدم مثالاً رائدًا للأنشطة خارج نطاق المشروعات التي يدعمها البنك الدولي.

4. يُعد الإطار المقترح خيارًا أفضل للأشخاص، والبيئة. يعالج الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) مجموعة واسعة من المشكلات البيئية والاجتماعية (على سبيل المثال، عدم التمييز، وحماية العمالة، وأحكام الموائل الطبيعية والمعدلة، والتراث الثقافي المادي وغير المادي)، مما يوفر حماية أكبر للأشخاص والبيئة.

5. يُعد الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح خيارًا أفضل للمقترضين. سيساعد الإطار على تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في معالجة المشروع على مدار الوقت خلال حدود المشروع المحددة على نحو أوضح والتي تسمح للمقترض بإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع بشكل أفضل. ويوفر المزيد من التفاصيل الموجودة في المعيار

¹ راجع استراتيجية مجموعة البنك الدولي لعام، الفقرة 5

(https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/16095/32824_ebook.pdf)

البيئي والاجتماعي (ESF) للمقترضين مزيداً من الوضوح بشأن متطلبات البنك الدولي. ستؤدي هذه التغييرات، إلى جانب الدعم المعزز للتنفيذ من البنك الدولي، إلى نتائج أفضل لإدارة المخاطر. ويأخذ الإطار البيئي والاجتماعي قيود المقترض بعين الاعتبار بحيث يسمح بمعالجة الإجراءات في إطار زمني مقبول للبنك، ومراعاة الجدوى الفنية والمالية. ويوفر الاستخدام المحتمل لأطر المقترض الإدراك الأكبر لملكية المشروع من قبل المقترضين ويسمح لهم بمعالجة المخاطر والآثار بالطريقة التي تُعد أكثر كفاءة في استخدام الموارد. وسيحدد تقييم أطر المقترض المناطق التي يكون فيها بناء القدرة مطلوباً.

6. تتطلب مراجعة سياسات الوقاية لدى البنك الدولي وتحديثها معالجة بعض المشكلات الأكثر حساسية وصعوبة، حيث يكون لدى المساهمين وأصحاب المصالح آراء مختلفة ومعارضة في أغلب الأحيان. بالضرورة، تمثل المقترحات المحددة في هذا الإطار استجابة متوازنة للأراء والاحتياجات المتنوعة للمساهمين وأصحاب المصلحة في البنك الدولي. وتأخذ الحلول الواقعية المعروضة هنا في الاعتبار حقائق تنمية المشروع، وتجربة التنفيذ، وتجربة بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى (MDB)² فضلاً عن القدرة الفنية والمالية للمقترضين.

7. بعد مصادقة اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE)، سيبدأ البنك الدولي مرحلة المشاورات الثالثة للحصول على آراء المساهمين وأصحاب المصلحة بشأن الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح للإعلان عن إعداد المقترح الثالث والأخير ودعمه، والذي سيتم تقديمه إلى المديرين التنفيذيين للموافقة عليه. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ الإطار الجديد في عام 2016.

8. بعد هذه المقدمة، سيصف القسم الثاني نهج البنك الدولي لمراجعة سياسات الوقاية وتحديثها. ويعرض القسم الثالث المسودة الثانية للإطار، ويناقش تعليقات أصحاب المصلحة، ويُدرج التغييرات التي تم تنفيذها منذ المسودة الأولى. ويناقش القسم الرابع معالجة مشكلات التنمية الشاملة المعقدة التي كانت ذات أهمية خاصة للمساهمين وأصحاب المصلحة. ويصف القسم الخامس التفكير الحالي المتعلق بتنفيذ الإطار ويُدرج القسم السادس الخطوات التالية والجدول الزمني الإرشادي للمرحلة المتبقية من عملية المراجعة. ويعرض القسم السابع النتائج. وتم إدراج سجل سياسات الوقاية لدى البنك الدولي في الملحق 1.

II. نهج المراجعة وتعليق المشاورات

9. وافق مجلس المديرين التنفيذيين على ورقة النهج في يوليو 2012، مع تحديد أهداف المراجعة ونطاقها. عقد البنك الدولي مرحلة المشاورات الأولى بدءاً من أكتوبر 2012 حتى أبريل 2013، وتجاوز عدد المساهمين 2.000 مساهم من أكثر من 40 بلداً من جميع المناطق حول العالم. وتسلط هذه المشاورات الضوء على تحديد نقاط القوة والضعف لسياسات الوقاية لدى البنك الدولي وعلى المبادئ التي يجب أن تبلغ الجيل الجديد لسياسات الوقاية.

10. أعلنت تعليقات المشاورات الخاصة بالمساهمين وأصحاب المصلحة عن الإطار البيئي والاجتماعي المقترح للمسودة الأولى، الذي ناقشته اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) بتاريخ 30 يوليو 2014. عقد البنك الدولي المرحلة الثانية من المشاورات من 31 يوليو 2014 إلى الأول من مارس 2015. وكانت هذه المشاورات من أكبر جهود المشاركة المتعلقة بإصلاح السياسة التي أجراها البنك الدولي أو غيره من شركاء التنمية حتى الآن. وشملت المشاورات مشاركين من 65 دولة من جميع المناطق، بما في ذلك 54 دولة من الدول المقترضة. ولقد تم استلام أكثر من 130 ورقة موقف من الحكومات، وقادة الشعوب الأصلية، والمجتمعات المتضررة من المشروع. وشمل أصحاب المصلحة المستشارون ممثلين من الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في توصيل الدعوة أو الخدمة على المستوى الدولي، والوطني، والمحلي، ووكالات الأمم المتحدة؛ والجهات المكلفة بالولاية متعددة الأطراف؛ وشركاء التنمية متعددة وثنائية الأطراف؛ وممثلي القطاع الخاص؛ والمنظمات والمؤسسات الموجهة نحو التنمية؛ ومؤسسات الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية؛ والمنظمات والمجتمعات المهنية؛ ومنظمات العمل؛ وقادة الشعوب الأصلية وممثليها؛ ويقدمون تعليقاتهم خلال مناقشات وجهًا لوجه، في مؤتمرات الفيديو والمؤتمرات الصوتية، وفئات

² تتوفر "المراجعة النسبية لأنظمة الوقاية لدى بنك التنمية متعدد الأطراف" عبر الإنترنت على موقع http://consultations.worldbank.org/Data/hub/files/consultation-template/review-and-update-world-bank-safeguard-policies/en/phases/mdb_safeguard_comparison_main_report_and_annexes_may_2015.pdf

خبراء مركزة، ومن خلال عمليات التقديم إلى مواقع الويب المخصصة عبر الإنترنت³. وتركز عملية المشاورات على الحصول على الإدخال المتعلق بالمسودة الأولى للإطار لا سيما المتعلقة بالتغييرات الرئيسية التي من شأنها تعزيز فعاليتها.

11. تتبع المشاورات المتعلقة بمراجعة سياسات الوقاية لدى البنك الدولي إرشادات المشاورات لدى البنك الدولي⁴ والممارسات الجيدة للمشاورة الدولية. تم تصحيح أوجه القصور اللوجستية في بداية جهد مشاورات 15/2014 مع مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين⁵ ولضمان أن أصحاب المصلحة لديهم وقت كافٍ لإعداد تعليقاتهم والمشاركة مع البنك الدولي، تم تمديد مرحلة المشاورة من الفترة المقررة في البداية المكونة من 5 أشهر إلى 7 أشهر. وتم نشر الجدول الزمني لاجتماع المشاورة على موقع الويب المخصص للمشاورة بمجرد أن تم تأكيد الاجتماعات. ويتسلم المشاركون إشعارًا لاجتماعات التشاور لمدة من أسبوعين إلى 3 أسابيع. ويمكن لأصحاب المصلحة الذين لم يتسلموا أي دعوة أن يسجلوا في اجتماعات المشاورة عبر الإنترنت. وبذئد جهد لضمان سهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقات إلى أماكن المشاورات. توفرت وثائق المشاورات بتسع لغات⁶. وتم تقديم مترجمي لغة إشارة فضلاً عن نسخ من مواد المشاورات مكتوبة بطريقة بريلا عند الحاجة. وبذئد البنك الدولي جهداً خاصاً للوصول إلى أصحاب المصلحة الذين يسكنون في الأماكن الريفية والأماكن التي يصعب الوصول إليها، مثل فئات السكان الأصليين والأشخاص الذين يسكنون في المناطق الريفية.

12. لضمان شفافية عملية المشاورة، تم تسجيل جميع أحداث المشاورة وتعليقاتها التي تم استلامها من أصحاب المصلحة على موقع الويب المخصص لعملية المشاورة. يُستخدم موقع الويب هذا للحصول على تعليق مكتوب من أصحاب المصلحة. وتم نشر ملخصات التعليقات الواردة من اجتماعات المشاورات فضلاً عن البيانات العامة التي قدمها المساهمون وأصحاب المصلحة عبر الإنترنت. وحينما لم تكن تجسد ملخصات التعليقات إثراء المناقشات تماماً، فإنها عكست التطلعات، والاهتمامات، والتوصيات الرئيسية للمشاركين. ويوضح التعليق الآراء المتنوعة والمتضاربة أحياناً التي سيأخذها البنك الدولي بعين الاعتبار.

13. تختلف آراء المساهمين وأصحاب المصلحة بشكل كبير. تستلم الإدارة ما يقرب من 2500 صفحة من التعليقات الخاصة بأصحاب المصلحة. وتمت مراجعة التعليقات المكثفة بعناية وتحليلها من قبل مجموعات العمل المكونة من موظفين من جميع أنحاء مجموعة البنك الدولي. وبشكل عام، وافق المساهمون وأصحاب المصلحة أنه يلزم تحديث سياسات الوقاية لدى البنك الدولي. ويُعد هيكل الإطار المقترح مناسباً. وتم مناقشة المعايير المقترحة ومشكلات التنمية الشاملة المركبة في القسم الثالث والرابع من هذه الورقة.

14. شارك مجلس المديرين التنفيذيين لدى البنك الدولي فضلاً عن موظفي التنمية والاندماج الاجتماعي، ومختصو البيئة، والخبراء القانونيون في التداولات الداخلية في المسودة الثانية للإطار. تم عقد المشاركة الداخلية من خلال ما يلي:

- التعاون الوثيق بين الممارسات العالمية الخاصة بالتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على التكيف وتحسين الموارد الطبيعية فضلاً عن تغيير المناخ ومجالات الحلول الشاملة للأجناس؛
- اللجان الداخلية من كبار موظفي البنك الدولي؛
- اختبارات الطرق الداخلية مع كبار المتخصصين الفنيين وإرشادات فريق العمل؛
- إحاطات المديرين التنفيذيين ومستشاريهم والتشاور معهم بشأن الموضوعات مثل الشعوب الأصلية وتغيير المناخ؛
- مجموعات العمل المتعلقة بكل معيار بيئي واجتماعي (ESS) مقترح، وسياسة المسودة، ورؤية الإطار، التي تشمل موظفين من جميع أنحاء مجموعة البنك الدولي.

³ راجع المرفق 3 <http://consultations.worldbank.org/consultation/review-and-update-world-bank-safeguard-policies>

للاطلاع على ملخص تعليقات المشاورات بشأن استجابات الإدارة.

⁴ http://consultations.worldbank.org/Data/hub/files/documents/world_bank_consultation_guidelines_oct_2013_0.pdf

⁵ ويمكن الوصول إلى الخطاب المرسل إلى البنك الدولي بشأن عملية المشاورة لإدراج أوجه القصور في العملية عبر الإنترنت على

http://consultations.worldbank.org/Data/hub/files/consultations_letter_11.25.14_final.pdf ويتم نشر رد البنك الدولي على

http://consultations.worldbank.org/Data/hub/files/wbresponse_highlights.pdf

⁶ اللغة العربية، والإندونيسية، والصينية، والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية، والروسية، والإسبانية، والفيتنامية.

III. وضع معايير لتمويل مشروعات الاستثمار: الإطار البيئي والاجتماعي المقترح

15. يُعد الهدف من المراجعة هو توسيع نطاق أحكام الوقاية الحالية وتعزيزها، مع الحفاظ على القيم الرئيسية والحمايات التي تم اختبارها. يحافظ الإطار المحدث على ما يلي:

- الوضع الريادي للبنك الدولي في تحديد معايير تحقيق نتائج التنمية المستدامة والحماية الاجتماعية والبيئية في مشروعات الاستثمار من خلال حماية القيم الرئيسية لسياسات الوقاية.
- حماية خاصة للأشخاص المحرومين والضعفاء، والشعوب الأصلية، والمجتمعات، والبيئة، بما في ذلك أحكام إدارة الآفات، وسلامة السدود، والموائل الطبيعية، والتراث الثقافي.
- تقييم صارم للمخاطر الاجتماعية والبيئية. سيتم الحفاظ على سياسة العمليات الحالية OP/BP4.01 (التقييم البيئي) في الإطار الجديد، مع إضافة منهجية جديدة لتقييم المخاطر تماشيًا مع أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية لدى البنك الدولي (SORT)، انظر المربع 1 للحصول على مزيد من التفاصيل) فضلاً عن الدعم المعزز للمراقبة والتنفيذ.

المربع 1: أداة تصنيف المخاطر التشغيلية القياسية (SORT)⁷

يتم تصميم أداة تصنيف المخاطر التشغيلية القياسية (SORT) لمساعدة البنك الدولي باستمرار على تقييم المخاطر ومراقبتها في جميع الأجهزة التشغيلية والبرامج القومية. وسيسمح هذا للبنك بدعم دول عمالته بفعالية أكثر في إدارة نتائج التنمية.

وتشمل المخاطر المدروسة في أداة تصنيف المخاطر التشغيلية القياسية (SORT) مخاطر نتائج التنمية المرتبطة بالعملية: كلاً من مخاطر عدم تحقيق النتائج المقصودة (الإيجابية) المرجوة من العمليات التي يدعمها البنك ومخاطر العمليات التي يدعمها البنك المسببة للنتائج (السلبية) غير المقصودة. وتوفر أداة تصنيف المخاطر التشغيلية القياسية (SORT) المعلومات اللازمة لمساعدة العملاء على إدارة المخاطر التشغيلية وتخفيفها بشكل كافٍ في إطار أوسع لإدارة المخاطر، حسب الاقتضاء. وتهدف إلى تحديد تلك المخاطر التي يجب على البنك أن يركز اهتمام الإدارة والموارد عليها في أي عملية معينة أو على مستوى الدولة، أو المنطقة، أو الممارسة العالمية، أو منطقة الحل الشامل.

وتُعد أداة تصنيف المخاطر التشغيلية القياسية (SORT) مصفوفة بسيطة تتكون من فئات المخاطر التسعة، إضافة إلى تقييم المخاطر بشكل عام. ويأخذ التقييم في الاعتبار كلاً من احتمالية وقوع المخاطر، فضلاً عن حدة آثارها على تحقيق النتائج المقصودة.

16. يسعى الإطار المقترح إلى تحسين جودة اتخاذ القرارات وإدارة المخاطر وسرعتها، وتحسين المراقبة والإشراف. سيتحقق هذا من خلال عدد من الابتكارات:

- **النهج المتوازن:** توجد مجموعة متنوعة من المناظر الجغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية فضلاً عن حالة التنمية ومنح الموارد بين 188 دولة مالكة تابعة للبنك الدولي. ويتجلى هذا أحياناً في الآراء ووجهات النظر المختلفة المتعلقة بالمشكلات البيئية والاجتماعية. ويمثل الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح محاولة لإنشاء التوازن بين الأوضاع المختلفة لأصحاب المصلحة لدى البنك الدولي، في حين تقديم الإطار الذي يحدد المعايير البيئية والاجتماعية القوية لتمويل مشروعات الاستثمار ويحترم الآراء ومواقف الحساسية المختلفة. وفي الوقت نفسه، يتم الإعلان عن الإطار المقترح عن طريق الخبرات الناتجة عن تنفيذ سياسات الوقاية الحالية والخبرات المتعلقة بالأطر البيئية والاجتماعية لبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى (MDB).
- **التغطية الشاملة:** يقدم الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) نهجاً لتقييم المشروع وتنفيذه حيث يُعد شاملاً في تغطية المشكلات البيئية والاجتماعية، وشاملاً فيما يتعلق بالفئات المهمشة والضعيفة. ويسلط الضوء بقوة على الكشف عن المعلومات، ومشاركة أصحاب المصلحة وتعويض التظلم للاعتراف بأن المشاركة، والشفافية، والمساءلة هي حجر الأساس للتنمية الشاملة.
- **النهج القائم على النتائج:** يتيح النهج المقترح القائم على النتائج الإدارية التكيفية لمخاطر المشروع وآثاره. وسيساعد هذا على تحسين قدرة البنك الدولي على ضبط المشروعات لتتوافق مع التغيرات غير المتوقعة ومن المحتمل أن يقلل الحاجة إلى إعادة الهيكلة القانونية للمشروعات. ولقد أشارت كل من التقييمات الداخلية والخارجية لمشروعات البنك الدولي المحددة إلى أوجه القصور في الأداء البيئي والاجتماعي للمشروعات الناجمة عن نموذج الوقاية الحالي، الذي يهدف إلى أن يكون في "المرحلة الأولى" في نهجه لتقييم المخاطر وإدارتها. وأحياناً يتم توجيهه اهتمام غير كافٍ إلى

⁷ للحصول على مزيد من المعلومات، راجع الملاحظات الإرشادية المؤقتة بشأن SORT على http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/SORT_Guidance_Note_11_7_14.pdf

مراقبة المشروعات والإشراف عليها وتقييمات كيفية تأثر الأشخاص والمجتمعات فعليًا بمشروعات البنك الدولي. ويصح الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) هذا عن طريق (أولاً) وضع نهج قائم على النتائج حيث يطلب من موظفي البنك الدولي مراقبة المشروعات بطريقة تتوافق مع المخاطر والآثار؛ و(ثانيًا) مطالبة المقترضين بالتواصل مع أصحاب المصلحة في أثناء التنفيذ على أساس مستمر بشأن المشكلات البيئية والاجتماعية للمشروع، استنادًا إلى الكشف عن المعلومات؛ و(ثالثًا) تقديم نهج منفتح لإدارة المخاطر بموجبه قد تتم معالجة الإجراء من جانب المقترض بطريقة محددة زمنيًا في الاتفاقية القانونية أو خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).

- **النهج القائم على المخاطر، وذو كفاءة في استخدام الموارد:** يتيح النهج المقترح القائم على المخاطر التقييم المناسب للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وبالتالي تحسين استخدام موارد المقترض بشكل أفضل. ويقدم نهجًا يتميز بالكفاءة في استخدام الموارد للتقييم والتنفيذ البيئي والاجتماعي، بما يتناسب مع أهمية المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. ويطلب الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) من البنك الدولي وضع تصنيف للمشروعات قائم على المخاطر وأكثر شمولاً ونهج يستند إلى المخاطر لتوزيع موارد الموظفين. وستتم مراجعة تصنيف المخاطر للمشروعات وضبطها حسب الاقتضاء على مدار حياة المشروع. ويتسم الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) بالتركيز على العمل في أنه يعترف بعدم وجود نهج "بحجم واحد يناسب الجميع" لتقييم المشروع وأن المتطلبات البيئية والاجتماعية بحاجة إلى أن يتم تصميمها لتعكس سياق المشروع فضلاً عن الاعتبارات الفنية والمالية للمقترض.
- **النهج المتكامل:** يتطلب الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) أن تؤخذ المشكلات البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة بعين الاعتبار بطريقة متكاملة نظرًا للتفاعل الموجود غالبًا بينها.
- **مزيد من الوضوح فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات:** يوفر الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) مزيدًا من الوضوح بشأن تقسيم الأدوار بين البنك الدولي والمقترض بالمقارنة مع سياسات العمليات (OP) وإجراءات البنك (BP) الموجودة. ويوصف دور البنك الدولي ومسؤولياته في السياسة البيئية والاجتماعية (ESP) والإجراء البيئي والاجتماعي (ESPP)، الذي يحدد كيفية تفعيل السياسة البيئية والاجتماعية (ESP) في إطار عمليات البنك الدولي وهيكله. وتحدد المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) العشرة متطلبات المقترض.
- **بناء القدرات:** يولي النهج المقترح لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها اهتمامًا خاصًا بشأن بناء قدرات إدارة المخاطر للدول المقترضة وزيادة وتيرة تقدم المقترض. فهو يسمح للبنك الدولي بالعمل مع المقترضين لتحديد الأنشطة ذات الأولوية استنادًا إلى تحليل فجوة الأطر البيئية والاجتماعية للمقترضين وتقييم المخاطر والآثار من خلال نهج إدارة المخاطر التكيفية.
- **المساءلة:** يشمل الإطار المقترح المتطلبات المعززة لآليات تعويض التظلم على مستوى المشروع بما يتناسب مع طبيعة المشروع. ويُعد هذا عنصرًا إضافيًا مهمًا للمساءلة من جانب المقترض.
- **التوافق:** يجلب الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المتطلبات البيئية والاجتماعية لدى البنك الدولي إلى المواءمة الوظيفية الوثيقة مع متطلبات مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف (MIGA)، التي من شأنها تسهيل التمويل المشترك للشراكة بين القطاع العام والخاص. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين معايير الأداء لدى مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) المقترحة، والتي تعكس الولايات المختلفة للمنظمتين على حد سواء، ستكون متطلبات مؤسسة مجموعة البنك الدولي أكثر اتساقًا فيما يتعلق بالهيكل فضلاً عن المناطق المغطاة. ويتوافق المعيار البيئي والاجتماعي (ESF) بشكل كبير مع متطلبات بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى (MDB) والمؤسسات التي تطبق مبادئ التعادل. وهذا يعني أنه، في مواقف التمويل المشترك، سيكون من السهل للمقترض تلبية المتطلبات المتماثلة تقريبًا لمؤسسات الإقراض المختلفة في كثير من الأحيان.

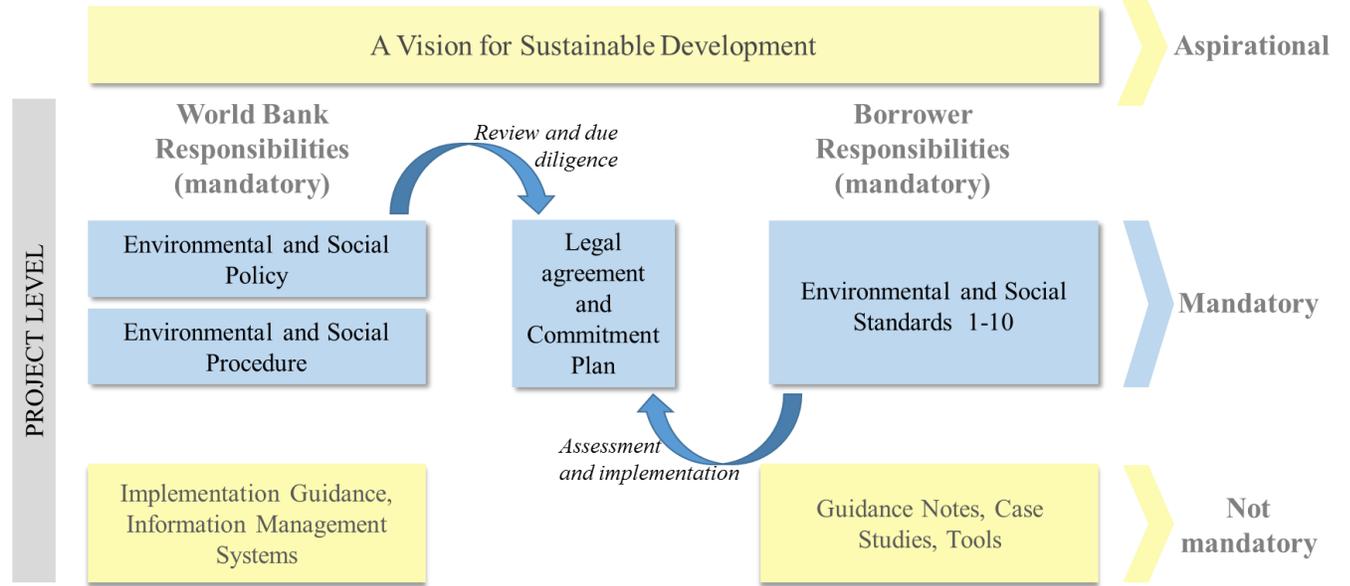
17. **يعتمد الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح على سياسات الوقاية الحالية لدى البنك الدولي ويعززها ويهدف إلى أن يكون الإطار البيئي والاجتماعي الأكثر تقدمًا في المجتمع المالي العالمي لمعالجة إقراض الاستثمار في القطاع العام.** سيساعد اعتماد هذا الإطار البنك الدولي على تأكيد مكانته كمؤسسة رائدة في تمويل التنمية المستدامة، وضرب الأمثال للمؤسسات المالية الموجودة والأخرى الناشئة حديثًا.

18. **يحتوي الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح على الرؤية البيئية والاجتماعية، والسياسة البيئية والاجتماعية، والمعايير البيئية والاجتماعية للمقترضين (راجع المرفق 1).** يستبدل سياسة العمليات OP/BP4.00 (تجربة استخدام أنظمة المقترض لمعالجة مشكلات الوقاية البيئية والاجتماعية في المشروعات التي يدعمها البنك)، وسياسة العمليات OP/BP4.01 (التقييم البيئي)، وسياسة العمليات OP/BP4.04 (الموائل الطبيعية)، وسياسة العمليات OP4.09 (إدارة الآفات)، وسياسة

العمليات OP/BP4.10 (الشعوب الأصلية)، وسياسة العمليات OP/BP4.11 (الموارد الثقافية المادية)، وسياسة العمليات OP/BP4.12 (إعادة التوطين القسري)، وسياسة العمليات OP/BP4.36 (الغابات)، وسياسة العمليات OP/BP4.37 (سلامة السودان).⁸ وتمت مراجعة محتوى الوثائق الموجودة ودمجه في المعيار البيئي والاجتماعي (ESF)، حسب الاقتضاء. وينطبق الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) على تمويل مشروعات الاستثمار لدى البنك الدولي. وستتم متابعة تحديد الأحكام المحددة للوثائق لمعالجة الاعتبارات البيئية والاجتماعية، وبالتحديد تلك المتعلقة بالبرنامج الذي يراعي النتائج (PforR) وتمويل سياسة التنمية (DPF)، في المتطلبات التشغيلية المحددة للصكوك ذات الصلة.

19. لقد كُتبت الوثيقة للتوافق مع إطار السياسة والإجراءات (P&PF). تشمل مجموعة المعايير البيئية والاجتماعية (ESF) الكاملة المقدمة إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) رؤية تطلعية وجوانب إلزامية للإطار (السياسة، والمعايير البيئية والاجتماعية للمقترضين، والإجراء؛ راجع الشكل 1 للاطلاع على الرسم التوضيحي المفصل لهيكل الإطار والجدول 1 الذي يقدم لنا نظرة عامة عن مسؤوليات البنك الدولي والمقترض). وتعالج سياسة المسودة ومعاييرها مبادئ النهج المقترح لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها. وتم تقديم بعض تفاصيل التنفيذ والخصائص بشأن الإطار الزمني اللازم لتوفير المتطلبات في الإجراء. وسيتم إرفاق التنفيذ وفقاً لسياقات محددة فضلاً عن منهجيات التقييم في إرشادات وتوجيهات موجهة إلى موظفي البنك الدولي والمقترضين.

الشكل 1. هيكل الإطار المقترح



2

20. كما هو الحال في الضمانات الحالية، لا يشمل الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح أي مراجع للاتفاقيات الدولية المحددة. ترى الإدارة أنه يجب أن تكون متطلبات تحقيق امتثال كل من البنك الدولي والمقترض للمعيار البيئي والاجتماعي (ESF) مستقلة، ويجب ألا تتطلب الرجوع إلى مصادر خارجية لإصدار حكم. وحينما يكون البنك الدولي لديه نظام مساءلة لتحديد مدى التوافق مع السياسات والإجراءات الخاصة به، فإنه لا يكون سلطة مختصة لتحديد ما إذا كانت الدولة ذات السيادة متوافقة مع التزاماتها التعاقدية. ويكمن هذا الحكم ضمن هيئات المعاهدات التي لديها نظامها الخاص بها للحكم أو الاعتماد على المحاكم

⁸ لا تؤثر المراجعة في سياسة العمليات OP4.03 (معايير أداء أنشطة القطاع الخاص لدى البنك الدولي)؛ وسياسة العمليات OP7.50 (المشروعات المقامة على الممرات المائية الدولية)؛ وسياسة العمليات OP7.60 (المشروعات المقامة على الأراضي المتنازع عليها).

الأخرى.⁹ ونظرًا للعضوية شبه الدولية للبنك الدولي والدرجة المختلفة للموافقة، والمراجعة، والتفسير، لا يمكن للبنك الدولي تتبع الالتزامات الدولية المتعلقة بمقترضيه وفرضها عليهم.

21. بعد أن ذُكرت هذه القيود، لا يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي (ESF) أن يأخذ التقييم المقترض أو العناية الواجبة لدى البنك الوثائق العالمية المطبقة مباشرة على المشروع بعين الاعتبار.¹⁰ وعلاوة على ذلك، حينما تشير سياسة العمليات OP4.01 فقط إلى "المعاهدات البيئية"، سيُشمل المعيار البيئي والاجتماعي (ESF) المعاهدات التي تتجاوز النطاق البيئي بشرط أن تكون مطبقة على المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم دعم المعيار البيئي والاجتماعي (ESF) عن طريق المراجع المتعلقة بالوثائق والمعاهدات الدولية الرئيسية والتي يمكن تحديثها متى تم الرجوع إلى تغيير الوثائق الدولية ذات الصلة.

الجدول 1. ملخص مسؤوليات البنك الدولي والمقترض

مسؤوليات المقترض ¹²	مسؤوليات البنك الدولي ¹¹
إجراء تقييم بيئي واجتماعي للمشروع المقترح، بما في ذلك إعداد الاختصاصات الضرورية وتصميم خطة لمشاركة أصحاب المصلحة.	بذل العناية الواجبة الخاصة بالمشروعات المقترحة، والتوافق مع طبيعة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع وأهميتها المحتملة.
التعهد بمشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات المناسبة وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10).	عند الاقتضاء، دعم المقترض على القيام بمشاركة مبكرة ومستمرة وتشاور ذي مغزى مع أصحاب المصلحة، لا سيما في المجتمعات المتضررة، وفي توفير آليات التنظيم القائمة على المشروع.
وضع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) وتنفيذها.	مساعدة المقترض في تحديد الأساليب والأدوات المناسبة لتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة الخاصة بالمشروع.
مراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع ورفع التقارير بشأنه وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs).	الاتفاق مع المقترض على الشروط التي يستعد البنك بموجبها لتقديم الدعم للمشروع، وذلك على النحو المبين في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP).
	مراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع وفقاً لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) والمعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESSs).

A. رؤية التنمية المستدامة

22. توضح الرؤية أهداف البنك الدولي لوضع معايير قوية لتمويل مشروعات الاستثمار (IPF)، مما يمكن نتائج التنمية المستدامة في المشروعات التي يدعمها البنك الدولي. تلزم الرؤية البنك الدولي بالاستدامة البيئية، بما في ذلك العمل الجماعي الأقوى لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتقر بأن التنمية والاندماج الاجتماعي أمر حاسم لجميع تدخلات التنمية الخاصة بالبنك الدولي. وبالنسبة للبنك الدولي، يعني الاندماج تمكين جميع الأشخاص من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة

⁹ على سبيل المثال، تتمتع منظمة العمل الدولية (ILO) بالصلاحيات المباشرة وسلطة معالجة عدم التوافق في اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO).
¹⁰ راجع المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، الفقرة 24: سيأخذ التقييم البيئي والاجتماعي "التزامات البلد السارية مباشرة تجاه المشروع بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بعين الاعتبار".

¹¹ للحصول على مزيد من التفاصيل، راجع الإجراء والسياسة البيئية والاجتماعية

¹² للحصول على مزيد من التفاصيل، راجع المعايير البيئية والاجتماعية، التي تضم معلومات عن الخطوط المحددة للمعيار ومتطلبات إعداد التقارير.

منها وإزالة الحواجز التي يوجهها أولئك الذين غالباً ما يتم استبعادهم من عملية التنمية. وتثبت الرؤية أن البنك الدولي يشارك بتطلعات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويساعد عملاءه في تحقيق تطلعاتهم. وللمساعدة في ضمان فعالية التنمية، يعترف البنك الدولي تحسين تعزيز هذا النهج في تصميم مشروعات التنمية التي يدعمها وتنفيذها بطريقة تتوافق مع مواد الاتفاقية.

B. متطلبات البنك الدولي: السياسة البيئية والاجتماعية لدى البنك الدولي (ESP)

23. توضح السياسة المقترحة أدوار البنك الدولي ومسؤولياته وتجمعها معاً في مكان واحد، والتي تم تحديدها من قبل في ثمان سياسات وإجراءات تشغيلية مختلفة. تحدد السياسة البيئية والاجتماعية (ESP) المتطلبات البيئية والاجتماعية الإلزامية لدى البنك الدولي فيما يتعلق بالمشروعات التي يدعمها البنك الدولي من خلال تمويل مشروعات الاستثمار. وتوضح مبادئ المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي وتوفر مزيداً من الوضوح بشأن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي سيراها البنك الدولي في عنايته الواجبة. وسيطالب المقترض بهيكله المشروعات بحيث تلتفي المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) بأسلوب وإطار زمني مقبولين لدى البنك. ويأخذ هذه القيود الفنية والمالية لدى المقترض بعين الاعتبار. ويوضح أن البنك الدولي سيأخذ بعين الاعتبار تحديد طريقة وإطار زمني مقبولين. وتقدم السياسة نظام التصنيف المعتمد على المخاطر لتحسين التوافق واتخاذ القرار.

24. لتسهيل إعداد المشروع ودعم التوافق طوال مدة المشروع، سيوافق البنك الدولي والمقترض على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). تحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) التزامات المشروع وهي تمثل جزءاً من اتفاقية التمويل (راجع المربع 2 للحصول على مزيد من التفاصيل). وتدعم إدارة المخاطر القابلة للتنفيذ عن طريق الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) طوال عمر المشروع، بما في ذلك نوع الموثيق المؤرخة الأكثر شيوعاً حالياً في اتفاقيات التمويل لمؤسسات تمويل التنمية الأخرى، بما في ذلك مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، حسب الاقتضاء.

المربع 2. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)

- تشكل وثيقة ملزمة جزء من الاتفاقية القانونية بين البنك الدولي والمقترض.
- وتلخص التدابير والإجراءات المادية اللازمة للمشروع لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) والإطار الزمني الذي يجب أن ينفذ فيه ودمجها بطريقة واضحة لا لبس فيها.
- وتأخذ بعين الاعتبار نتائج التقييم البيئي والاجتماعي، والعناية البيئية والاجتماعية الواجبة لدى البنك الدولي، ونتائج المشاركة مع أصحاب المصلحة.
- وتشكل أساساً لمراقبة الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع.
- وتحدد وسائل تقديم التقارير بشأن تنفيذ التدابير والإجراءات المطلوبة لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS) وتكرارها.
- وتحدد جوانب الإطار البيئي والاجتماعي الوطني المستخدم، إن وجدت.

25. تعليقات المشاورات بشأن السياسة البيئية والاجتماعية (ESP) المعنية، والأهم من ذلك، أحكام استخدام أطر المقترض، وأحكام الشعوب الأصلية وتقييم المخاطر للمشروعات الفرعية. بعد تحليل التعليقات المستلمة بعناية، سيتم تنفيذ التغييرات التالية:

- لقد تم تعديل الأحكام المتعلقة باستخدام أطر المقترض لتوضيح أنه سيتم تحديد استخدام أطر المقترض وفقاً لتقدير البنك. عندما يوافق البنك الدولي على مراعاة هذا الاستخدام، سيراجع البنك الدولي الأطر ذات الصلة لتقييم ما إذا كانوا سيمكنوا المشروع من تحقيق أهداف تتفق جوهرياً مع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS).
- لقد تم حذف الشرط المتعلق بتطبيق معيار الشعوب الأصلية من المسودة (المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7))، والذي اقترح "نهج بديل". ولقد تم تعزيز النص المتعلق بتحديد إمكانية تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7). وعند تحديد الشعوب الأصلية، سيتشاور البنك مع الشعوب الأصلية المعنية والمقترض. ولقد تم تعزيز المعايير الخاصة بالبنك الدولي لتحديد ما إذا كانت المشاورات مع الشعوب الأصلية مفيدة. وخلافاً لما ورد في السياسة البيئي والاجتماعي

(ESP) في المسودة الأولى، يحتاج البنك الدولي الآن إلى التأكد من ناتج المشاورة الهادفة وسيساهم هذا في قيام البنك الدولي باتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم متابعة المشروع أم لا.

- لقد تمت زيادة متطلبات المشروعات الفرعية التي تُعد مكونات مشروعات البنك الدولي الممولة مباشرة. وسيطلب البنك الدولي من المقترض تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية عالية الخطورة، وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية المحددة (ESS) (المسودة الأولى). وستطلب المشروعات الفرعية كبيرة المخاطر ومعتدلة المخاطر ومنخفضة المخاطر تقيماً للمخاطر والآثار وفقاً للقانون الوطني وأي من متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) التي يراها البنك الدولي ذات صلة بالمشروع الفرعي (المسودة الثانية). وإذا زاد تصنيف المخاطر للمشروع الفرعي عن أعلى معدل للمخاطر، فيلزم تطبيق الأجزاء ذات الصلة من المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) بالتوافق مع البنك الدولي لمعالجة المشكلة المثيرة للقلق. وسيتم إدراج متطلبات المشروعات الفرعية كبيرة المخاطر أو معتدلة المخاطر أو منخفضة المخاطر في المسودة الأولى للإطار البيئي والاجتماعي (ESF).

C. متطلبات البنك الدولي: الإجراء البيئي والاجتماعي (ESPP)¹³

26. يوفر الإجراء البيئي والاجتماعي (ESPP) إرشادات الإدارة إلى موظفي البنك الدولي بشأن تطبيق السياسة. وينظمون عمليات المساءلة واتخاذ القرار في تمويل مشروعات الاستثمار (IPF) في جميع أنحاء البنك الدولي. كما يهدف الإجراء البيئي والاجتماعي (ESPP) إلى ضمان معالجة دعم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بفعالية ضمن محفظة تمويل مشروعات الاستثمار (IPF). وسيعالج الإجراء البيئي والاجتماعي (ESPP) مشكلات التنفيذ مثل توقيت إتمام تقييم المخاطر وتدابير التخفيف، وتصنيف المخاطر، والتسلسل الهرمي للتخفيف، وتقييم الأثر الزمنية للمقترض، والقرارات المتعلقة بالجدوى الفنية والمالية، والمساءلة، والأدوار والمسؤوليات، وغيرها من الإرشادات اللازمة للتطبيق الفعال للإطار البيئي والاجتماعي (ESF).

¹³ راجع المرفق 2.

D. شروط المقترض: المعايير البيئية والاجتماعية (ESS)

27. تحتوي المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) على متطلبات الإدارة للمقترضين بشأن تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية في تمويل مشروعات الاستثمار (IPF) وإدارتها. تعتمد المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) على سياسة العمليات OP/BP4.00، وسياسة العمليات OP/BP4.01، وسياسة العمليات OP/BP4.04، وسياسة العمليات OP4.09، وسياسة العمليات OP/BP4.10، وسياسة العمليات OP/BP4.11، وسياسة العمليات OP/BP4.12، وسياسة العمليات OP/BP4.36، وسياسة العمليات OP/BP4.37 وتستبدلها.

28. المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1): تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها - توضيح المتطلبات والتعريفات، وإدارة المخاطر السارية، والتوافق مع شركاء التنمية

يُعد المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) الذي ينطبق، مع المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)، على جميع المشروعات وبأخذ في البداية الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمقترض بعين الاعتبار. ويحدد المتطلبات الإلزامية للمقترض، المتعلقة بالتقييم البيئي والاجتماعي، وإدارة مشروعات الاستثمار الممولة من البنك ومراقبتها. ويوفر المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) الوضوح بشأن التعريفات الرئيسية، مثل "المشروع" و"المنشآت ذات الصلة". ويقدم نظام إدارة المخاطر الواضح والقابل للتنفيذ خلال خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) التي تشكل جزءاً من الاتفاقية القانونية. ويقترَب أيضاً من نهج متوافق مع شركاء التنمية الآخرين بشأن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويصف المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) التسلسل الهرمي للتخفيف ويتم الإبلاغ عنه عن طريق مفهوم خدمات النظام الإيكولوجي.

وبموجب المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، سيتأكد المقترض من أن التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع يأخذ بعين الاعتبار الإطار السياسي الوطني الساري، والقوانين واللوائح، والقدرة المؤسسية المتعلقة بالمشكلات البيئية والاجتماعية؛ والاختلافات في ظروف البلد وسياق المشروع؛ ودراسات أو خطط العمل البيئي والاجتماعي؛ والتزامات البلد بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. كما يُطلب من المقترضين أيضاً تطبيق متطلبات إرشادات البيئة والصحة والسلامة لدى مجموعة البنك الدولي ذات الصلة (EHS) والممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) الأخرى ذات الصلة.

29. *تعليقات المشاورة:* يركز التعليق الخاص بالمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) على عدم التمييز، والنهج المقترح لإدارة المخاطر، واستخدام أطر المقترض. ورحب أصحاب المصلحة بحكم عدم التمييز بشكل واسع، بينما لا يوافق الجميع على ما إذا كان يجب تحديد مجموعات محددة على أنها فئات محرومة أو ضعيفة. وفي أثناء المراجعة، طالبت بعض الفئات التي ترى نفسها معرضة بشكل خاص إلى التمييز بمعايير مستقلة وتقييمات مخصصة لحالتها. وعلى الجانب الآخر، نقل بعض أصحاب المصلحة المشكلات الثقافية عبر الاعتراف ببعض المجموعات المدرجة في المعيار المقترح. ورُحِبَ بإدارة المخاطر التكميلية باعتبارها نهجاً حديثاً من شأنه زيادة استجابة البنك الدولي للتغيرات في مخاطر المشروع. ومع ذلك، أعرب العديد من أصحاب المصلحة عن مخاوفهم من أن نهج إدارة المخاطر هذا يمكن أن يؤدي إلى توفير معلومات غير كافية قبل الموافقة على المشروع، والحد من قدرة أصحاب المصلحة على المشاركة في المشاورات الهادفة، وفرض قيود على مجلس المديرين التنفيذيين لدى البنك الدولي في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المشروعات. وأعرب بعض أصحاب المصلحة عن مخاوفهم بشأن استخدام أطر المقترض لتقييم المخاطر ومدى مسؤولية المقترض وتقديره وإدارتها. فيما اعتقد الآخرون أنه يجب استخدام أطر المقترض لإدارة المخاطر في جميع المشروعات الممولة من البنك، لا سيما الدول التي وضعت أطراً قانونية شاملة متعلقة بالبيئة والتنمية.

30. المناقشة:

عدم التمييز

يُعد عدم التمييز المبدأ الرئيسي للإطار البيئي والاجتماعي المقترح. ويحتوي المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) على حكم لتقييم أي مخاطر لآثار السلبية للمشروع من خلال عدم التمييز غير المقصود أو المتعمد. وبناء على مشورة خبراء عدم التمييز وتقييم الآثار، قررت الإدارة الحفاظ على قائمة غير شاملة للفئات الضعيفة والمحرومة الواردة في التذييل 22 من الفقرة 26 من المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). ويتوافق هذا مع النهج المتكامل للإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، الذي يعكس تقسيم مشكلات التمييز. ويطبق معيار المسودة حكم عدم التمييز بطريقة واسعة وشاملة. ولن تنزلق الفئات أو الأشخاص الجديدة التي تنتمي إلى أكثر من مجموعة خلال الشبكة.

إدارة المخاطر التكيفية

تسمح إدارة المخاطر التكيفية بإدارة المخاطر والآثار على مدار حياة المشروع بالكامل. ويعكس هذا النهج، المعروف في المسودة الأولى للمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، أفضل الممارسات العالمية في إدارة المخاطر. وسيُطلب من المقترضين الاطلاع على الدراسات التفصيلية وخطط العمل وإعدادها بعد الموافقة على المشروع (أولاً) إذا لم يُقرر المكان المحدد لمكونات المشروع بعد؛ و(ثانياً) عندما يتم إنشاء المشروعات الخطية على مدار عدة سنوات وقد لا يتأثر الأشخاص أو البيئة لبعض الوقت؛ و(ثالثاً) عندما يشمل المشروع عدة مكونات صغيرة لا يمكن معالجتها بشكل كافٍ في وقت نظر مجلس الإدارة؛ و(رابعاً) في حالات الطوارئ أو حينما تكون قدرة المقترض محدودة جداً.

وللاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة وضمان تقييم المخاطر وإدارتها بقوة، فإن الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) يقوم بما يلي:

- تحديد مبدأ توفر احتياجات المعلومات البيئية والاجتماعية الكافية ذات الصلة لأصحاب المصلحة في أقرب وقت ممكن وطوال حياة المشروع بوضوح؛ و
- تحديد أنه يجب أن يكون هناك عملية مشاركة ومشاورات هادفة مع الأطراف المتضررة من المشروع والمعنية لتسهيل وضع المشروعات الأكثر شمولاً التي تتميز بأداء بيئي واجتماعي أفضل؛ و
- فرض قيود على تنفيذ مكونات المشروع التي تحتوي على مخاطر للأثر البيئي والاجتماعي الكبير، لكن حينما تكون المعلومات المتعلقة بمخاطر إلحاق الأضرار بالأشخاص المتضررة من المشروع غير كافية.

31. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تم تعديل النص المتعلق باستخدام أطر المقترض لتوضيح أنه سيتم استخدام جميع أطر المقترض أو جزء منها في تقييم المشروعات، وتطويرها، وتنفيذها وفقاً لتقدير البنك.
- لقد تمت زيادة متطلبات المشروعات الفرعية الممولة مباشرة التي تُعد مكونات مشروعات البنك الدولي. وتتطلب المسودة الأولى للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المشروعات عالية المخاطر لتلبية المعايير البيئية والاجتماعية (ESS). وتضيف المسودة الثانية متطلبات المشروعات الفرعية كبيرة المخاطر ومعتدلة المخاطر ومنخفضة المخاطر للامتثال إلى القانون الوطني وأي من متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) التي يراها البنك الدولي ذات صلة بالمشروع الفرعي.
- لقد تم تمديد قائمة بأمتثلة على الفئات الضعيفة والمحرومة لتشمل الحالات الصحية والإعاقة بما تتجاوز الجسدية والعقلية.
- لقد تم تعديل الصياغة المتعلقة بسلاسل التوريد لفرض قيود على نطاق تقييم المقترض للموردين الرئيسيين فيما يتعلق بالمعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) (العمالة وظروف العمل) والمعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) (حفظ التنوع البيولوجي).
- لقد تم تقديم مفهوم خدمات النظام الإيكولوجي (وتم توضيحه بما يتناسب في المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) الأخرى).
- تتضمن التزامات تقديم التقارير للمقترض الآن شرط تقديم المعلومات عن مشاركة أصحاب المصلحة التي أُجريت في أثناء تنفيذ المشروع.
- لقد تمت إضافة متطلبات تقييم المخاطر والآثار الناجمة عن أنشطة تملك الأراضي.

32. المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2): العمالة وظروف العمل - حماية عمال المشروع، والحد من عمالة الأطفال والعمل القسري، وتوفير آلية التظلم

يُستمد المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) من أحكام بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى ويعكس طبيعة القطاع العام لمحظة البنك الدولي وعلاقته مع حكومات المقترضين. ويعتمد المعيار على الالتزامات الحالية للدول المقترضة بقوانين واتفاقيات العمل الدولية ويركز على المتطلبات المتعلقة بعدم التمييز، وعماله الأطفال، والعمل القسري، والحرية النقابية، والحق في المفاوضات الجماعية. وينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) على العمال المعيّنين مباشرة من قبل المقترض للعمل بشكل خاص فيما يتعلق بالمشروع،

والمقاولين، وعمال سلسلة التوريد الرئيسية، والعمال المشاركين في عمل المجتمع. ويحدد متطلبات آلية التظلم للعمال وأحكام صحة وسلامة العمال بوضوح، مما يعكس إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS) الموجودة لدى البنك الدولي.

33. تعليقات المشاورة: يُعد المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) المقترح المقدمة الأولى على الإطلاق لمتطلبات العمل للمشروعات التي يمولها البنك الدولي. ويُعد التعليق على هذا المعيار المقترح متشابهًا عبر فئات أصحاب المصلحة: واعترف أصحاب المصلحة بأن المقترح يُعد خطوة هامة نحو الجهد الذي يبذله البنك الدولي لحماية العمال. وانتقدوا أن المسودة الأولى للمعيار لا تشمل أحكامًا للمقاولين، والمقاولين من الباطن، وموظفي الحكومة، وقطاع العمل غير الرسمي، ومشكلات سلسلة التوريد. وأيد أصحاب المصلحة إدراج جميع معايير العمل الرئيسية لمنظمة العمل الدولية (ILO)، بما في ذلك الحق في المفاوضات الجماعية والحرية النقابية. واقترح البعض أيضًا الرجوع إلى المعايير الرئيسية لمنظمة العمل الدولية (ILO) وإعلانها عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

34. المناقشة: للمرة الأولى، سيتبنى البنك الدولي معيار العمل الذي يعالج إعلان منظمة العمل الدولية (ILO) بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتوضيحها، فضلاً عن اتفاقيات العمل الأساسية الثمانية لمنظمة العمل الدولية (ILO). وتشمل أيضًا التزامات قوية بشأن الصحة والسلامة المهنية (OHS) وعند صياغة المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2)، استفاد البنك من المشورة والتوجيه لمنظمة العمل الدولية (ILO) ومجموعات الخبراء في العمل. ولتلبية احتياجات إقراض الاستثمار في القطاع العام، فإن المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) من بين السبل الأكثر تقدمًا لمتطلبات العمل لمؤسسات التمويل الدولية (IFI). ويقدم تغطية أوسع لعمال المشروع، ويعالج العمال المشاركين من قبل الأطراف الثالثة، والموردين الرئيسيين بشكل أوضح، وأحكام عمل الأطفال والعمل القسري ودوافع التمييز. ويشمل المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) المتطلبات المتعلقة بالحرية النقابية وحق المفاوضات الجماعية. ويستفيد أيضًا من التغطية الواسعة لقضايا الصحة والسلامة المهنية.

35. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تم تعزيز المسودة الثانية للمعيار فيما يتعلق بالعمالة وظروف العمل عن طريق إضافة متطلبات الحرية النقابية والحق في المفاوضات الجماعية: لقد تمت إضافة أحكام للسماح للعمال بوضع آليات بديلة للتعبير عن تطلعاتهم وحماية حقوقهم المتعلقة بأحكام وشروط العمل الخاصة بالتوظيف حينما يفرض القانون الوطني قيودًا على الحرية النقابية والمفاوضات الجماعية.
- لقد تم تمديد نطاق التغطية ليغطي المقاولين، وعمال الموردين الرئيسيين، والعمال المشاركين في عمل المجتمع. إذا ما زال الموظفون الحكوميون يعملون بموجب أحكام وشروط الحكومة، فسيتم تطبيق الأحكام المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وحمايات القوة العاملة كما هو محدد في المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2). إذا تم توظيفهم بموجب أحكام وشروط المشروع، فسيتم تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2). لقد تم توضيح وصف فئات العمال.
- لقد تم تعزيز اللغة المتعلقة بعمالة الأطفال القسرية والمضرة من "تجنب" (المسودة الأولى) إلى "منع" (المسودة الثانية). لقد تم تحديد 14 عامًا كحد أدنى لعمالة الأطفال في جميع المشروعات المدعومة من البنك، ما لم ينص القانون الوطني على حد أدنى أعلى لسن العمل.
- لقد تمت إضافة المتطلبات اللازمة لتزويد العمال بالوثائق والمعلومات المكتوبة المتعلقة بشروط وأحكام التوظيف.
- لقد تمت إضافة أحكام إضافية متعلقة بالصحة والسلامة المهنية.

36. المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3): كفاءة الموارد ومنع التلوث - معالجة أفضل للموارد الطبيعية وإدارة النفايات

يقر المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) بضرورة الاهتمام بالموارد المتناقصة في العالم ويشجع تحسينات كفاءة الموارد. ويحدد المعيار المتطلبات على مستوى المشروع المتعلقة بكفاءة الموارد، والإنتاج النظيف، ومنع التلوث وإدارته. ويطلب المقترضين بتنفيذ تدابير تحسين الكفاءة في استهلاك الطاقة، والمياه، وغيرها من الموارد، والإدخالات المادية. كما يطلب المقترضين أيضًا بتقدير انبعاثات الغازات الدفينة (GHG) ومراعاة خيارات الحد منها. ويشمل المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) متطلبات البنك الدولي الموجودة بما في ذلك سياسة العمليات OP4.09 (إدارة الآفات) ويتناول توليد النفايات، والمواد الخطرة ومبيدات الآفات ومعالجتها.

37. تعليقات المشاورة: لا يوافق أصحاب المصلحة على أحكام حساب الغازات الدفيئة: حينما اعتبر البعض أن حساب الغازات الدفيئة (GHG) شرط أساسي، رأى آخرون أن مثل هذا الشرط سيكون مرهقاً ومكلفاً جداً للمقترضين. وشهد بعض المشاركين في المشاورات قرارات بشأن حساب الغازات الدفيئة (GHG) من قبيل المفاوضات الدولية حول المناخ التي لا يمكن أن تقرر من خلال سياسة البنك الدولي. وناقش أصحاب المصلحة استخدام إرشادات البيئة والصحة والسلامة (EHS)، لكن لم يكن هناك أي إجماع على ما إذا كان يجب جعلها إلزامية أو استخدامها بوصفها وثائق مرجعية فنية. وأثيرت بعض المخاوف فيما يتعلق بوضوح التعريفات والمعاني الدقيقة لبعض الجمل مثل "الجدوى الفنية والمالية".

38. المناقشة: حينما يكون تغيير المناخ من بين قضايا التنمية الأكثر إلحاحاً (انظر المناقشة المنفصلة في القسم الرابع)، تكون الآثار التي يمكن أن تتحقق على مستوى المشروع محدودة بالضرورة. ومع ذلك، توافق الإدارة على أن آثار المشروع المتعلقة بتغيير المناخ بحاجة إلى النظر فيها. ويعمل البنك الدولي أيضاً في جميع أنحاء المؤسسة بأكملها لوضع نهج قوي وفعال لتغيير المناخ والذي يتجاوز الفعالية النهائية للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح.

بعد النظر بعناية في تعليق أصحاب المصلحة وتجارب المشروع، تقترح الإدارة التخلص من حد إدارة المياه، فضلاً عن الحد الرقمي لإنتاج ثاني أكسيد الكربون لتقدير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) المقدر بنحو 25.000 طن. وستصدر الإدارة إرشادات لتقديم المشورة للمقترضين وموظفي البنك الدولي بشأن تقدير الغازات الدفيئة (GHG) والمواقف التي تتطلب خطة إدارة المياه.

ويُعد الهدف الرئيسي من تقدير الغازات الدفيئة (GHG) هو تحسين الحماية من التلوث وكفاءة الموارد. كما يُعد تخفيف تغيير المناخ هدفاً إضافياً. ولتحديد تدابير تحقيق هذه الأهداف، فمن الضروري تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) للمشروع أولاً. حينما لا تقترح الإدارة شروطاً إلزامية لتدابير التنفيذ لتجنب انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، أو تقليلها، أو تخفيفها، أو التعويض عنها، يجب أن توجد شروط لمعالجة كفاءة الطاقة من خلال التسلسل الهرمي للتخفيف. وتقدم متطلبات الإبلاغ عن انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) وسيلة للمشروعات لتوضيح آثار تدابير كفاءة الطاقة في مشروعاتها.

وفيما يتعلق بمعظم المشروعات، يمكن تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) باستخدام الأدوات والأساليب الموجودة، على سبيل المثال أداة تقدير انبعاثات الكربون في مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، المعتمدة على البيانات المتوفرة بوجه عام على مستوى المشروع فيما يتعلق بمشتريات الوقود، والأسمدة، والكهرباء، وما إلى ذلك. وفي الحالات التي يمثل فيها تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG) للمشروع أمراً غاية في الصعوبة، على سبيل المثال، نسبة الكربون في التربة)، لا يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) تقديراً إلا حينما يُرجح أن تكون الانبعاثات ملحوظة في حجم انبعاثات المشروع بوجه عام. وعلاوة على ذلك، فإن المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) يطبق المعايير "المجدية فنياً ومالياً" على هذه المتطلبات بوجه عام.

ويجب أخذ استخدام المشروع للمياه في الاعتبار ضمن سياق بيئة المشروع. على سبيل المثال، يشكل المشروع الذي يستخدم 5.000 متر مربع من المياه في اليوم (الحد المسموح به في المسودة الأولى) عبئاً كبيراً على الموارد المائية إذا كانت المياه شحيحة. لكن إذا كانت المياه ليست شحيحة، فقد يكون الحد المقدر بنحو 5.000 متر مربع تعسفاً وقد يحد من كفاءة المشروع.

39. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تمت إضافة مراجع إلى ملوثات المناخ قصيرة وطويلة الأمد، بما في ذلك الغازات الدفيئة فضلاً عن الكربون الأسود. يُطالب المقترضين بأخذ الآثار المتعلقة بتغيير المناخ بعين الاعتبار.
- لقد تم توضيح متطلبات استخدام الطاقة والمواد الخام ضمن قسم كفاءة الموارد.
- بخلاف ما ورد في المسودة الأولى للإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، تمت معالجة تلوث الهواء بشكل أكثر وضوحاً.
- تطلب المسودة الأولى للمعيار من المقترضين قياس الانبعاثات المباشرة للغازات الدفيئة (GHG) للمشروع التي من المتوقع أن تُنتج أكثر من 25.000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً أو تُنتج حالياً. ولقد تم حذف هذا الحد. وحينما يلزم تقدير انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG)، سيتم إدراج حد الانبعاثات ومزيد من التفاصيل بشأن منهجية التقدير في الإرشادات.

- يطلب معيار المسودة الأولى من المقترضين وضع خطة تفصيلية لإدارة المياه للمشروعات التي تحتاج أكثر من 5.000 مترًا مكعبًا من المياه في اليوم. ولقد تمت إزالة هذا الحد. وسيتم تحديد ضرورة وجود خطة لإدارة المياه في سياق توافر المياه بشكل عام.

40. المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4): صحة وسلامة المجتمع - تجنب الآثار الضارة وآثار التخفيف

يُدمج المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4) الممارسات الموجودة المتعلقة بآثار المشروع على المجتمعات في معيار واحد. ويتضمن سياسة العمليات OP/BP4.37 المتعلقة بسلامة السدود ويجسد أيضًا العديد من أحكام البنك الدولي بوضوح فيما يتعلق بجوانب التصميم والسلامة للبنية التحتية، والمعدات، والمنتجات، والخدمات وحركة المرور والمواد الخطرة. ويطلب من المقترضين وضع التدابير وتنفيذها لمعالجة تعرض المجتمع المحتمل للأمراض كنتيجة لأنشطة المشروع ولمعالجة الطوارئ من خلال التخطيط للطوارئ. كما يتضمن المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4) المتطلبات المتعلقة بأفراد الأمن (سواء الحكومية والقطاع الخاص) التي تُعد مشابهة لأحكام بعض بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) الأخرى.

41. *تعليقات المشاورة:* يركز تعليق المشاورة على الإطار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4) المقترح على مشكلات الصحة العامة وآثار المشروع السلبية الواقعة على الفئات الضعيفة. وطالب عدد من أصحاب المصلحة بالأحكام المعززة للصحة العامة لا سيما ما إذا كان يجب إدراج المشكلات الصحية غير السارية. واقترح أصحاب المصلحة أيضًا أن يركزون الأحكام الواردة في هذا المعيار على الآثار الواقعة على فئات مثل الأطفال والمرأة.

42. *المناقشة:* أظهرت الكوارث الطبيعية الأخيرة والأزمات الصحية العالمية أنه لا يمكن تحقيق نتائج التنمية المستدامة إلا عندما تأخذ تدخلات التنمية الاستعداد للكوارث والتكيف معها بعين الاعتبار. ويتطلب هذا، على سبيل المثال، الاعتراف بأنه يمكن أن تنتج الآثار السلبية الواقعة على الصحة من الأمراض غير السارية إضافة إلى السارية ومن عوامل أخرى بخلاف الأمراض. بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العوامل التي يمكن أن تؤثر في صحة المجتمع، من المهم أيضًا الانتباه إلى أن ظروف التغيير قد تتطلب تعديلات في خطط الاستجابة لحالات الطوارئ من أجل تحسين فائدتها.

43. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تم تمديد متطلبات معالجة تعرض المجتمع للأمراض (المسودة الأولى) لتغطي تعرض المجتمع للمشكلات الصحية (المسودة الثانية) لتوضيح أن هناك مشكلات صحية أخرى بخلاف الأمراض السارية التي يمكن أن تؤثر في صحة المجتمع ويجب وضعها في الاعتبار. لقد تم إدراج الأمراض غير السارية بشكل واضح.
- لقد تم تقديم خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك أحكام تقييم آثار تغيير المناخ.
- لقد تم تمديد متطلبات الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها لتشمل الاستعداد للظواهر أو الحالات المناخية القاسية والاستجابة لها.
- لقد تمت إزالة متطلبات سلامة المنتج.
- يُطلب من المقترضين مراجعة خطة الطوارئ والاستجابة لضمان بقائها ملائمة الغرض. ويُطلب من المقترض دعم المجتمعات والفئات الأخرى المتضررة التي قد تكون مشاركة فيها من خلال التدريب والتعاون.
- لقد تم حذف الرجوع إلى آليات التظلم باعتبارها إضافية لأن متطلبات آليات التظلم مدرجة بالتفصيل في المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10)، الذي ينطبق على جميع المشروعات.
- يُطلب من المقترضين مراجعة جميع مزاعم الأفعال غير المشروعة أو التعسفية لأفراد الأمن، واتخاذ إجراء (أو حث الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات) لمنع تكرارها، والإبلاغ عن الأفعال غير القانونية والتعسفية للسلطات المختصة عند الضرورة. وتطلب المسودة الأولى للمعيار من المقترضين أخذ المزاعم بعين الاعتبار والتحقق فيها حسب الاقتضاء.

44. المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5): تملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري - توضيح نطاق التطبيق وتبسيط الإجراءات

ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) على جميع الحالات التي تُملك فيها الأرض لمشروع ما، أو يتم فرض قيود على استخدامها. ويوفر الوضوح بشأن معاملات الأراضي العامة؛ وأنشطة تملك الأراضي؛ والوصول إلى الموارد العامة (الموارد المائية والبحرية، ومنتجات الغابات، والمياه العذبة، والصيد والتجمع، ومناطق الرعي وزراعة المحاصيل)؛ والمعاملات الطوعية. ويحرم المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) الإخلاء القسري. ويقدم متطلبات وثيقة إعادة التوطين الفردية، التي يمكن أن تتكيف مع ظروف المشروع. ويعالج حقوق الفئات المختلفة من الأشخاص المتضررين، بما في ذلك أولئك الذين ليس لديهم أي حقوق أو مطالبات قانونية في الأراضي التي يشغلونها، ويشمل أيضًا اعتبارات الجنس. ويسمح بدفع التعويضات في الضمان بموجب الظروف المحددة.

45. *تعليقات المشاورة:* أكدت مناقشات المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) على أهمية المتطلبات التفصيلية المدرجة للدراسات الاجتماعية الأساسية والتخطيط لإعادة التوطين. وكان هناك قلقًا ما إذا كان بموجب الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، لا يزال التخطيط لإعادة التوطين في المشروعات المعقدة مطلوبًا كشرط للموافقة على المشروع. وانتقد أصحاب المصلحة عدم وجود لغة تدعو إلى تصميم إعادة التوطين كبرنامج تنمية يضمن للأشخاص المتضررين فرصًا للمشاركة في فوائد المشروع. وتم الاستفسار عن استبعاد أنشطة تملك الأراضي والتخطيط لاستخدام الأراضي في المسودة الأولى، وتم طلب مزيد من الوضوح بشأن معالجة المعاملات الطوعية. ورأى عدد من أصحاب المصلحة أن تغطية المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) تركز بدقة شديدة على الآثار المباشرة لامتلاك الأراضي أو فرض قيود على استخدامها، وينبغي أن يغطي آثار سبل كسب العيش للمشروع بشكل عام.

46. *المناقشة:* على مدار عملية المراجعة، كان هناك اهتمام كبير من جانب أصحاب المصلحة بإمكانات الضمانات المنقحة لمعالجة المخاوف بشأن "الاستيلاء على الأراضي" وغيرها من أشكال آثار حيازة الأراضي في إقراض المشروع. وحينما تتم معالجة مشكلات الحيازة على نطاق واسع في سياق إعادة التوطين أو الشعوب الأصلية، رأى بعض أصحاب المصلحة أن الآثار الواقعة على استخدام الأراضي، وحقوق الأراضي، والحصول على الأراضي، والنزاعات حول الأراضي تنشأ من العديد من أنواع تداخلات المشروع الأخرى. لذا أيد أصحاب المصلحة وجود معيار مستقل لحيازة الأراضي، مما يعكس بقدر الإمكان الإرشادات الطوعية المعتمدة مؤخرًا بشأن حوكمة الحيازة من قبل منظمة الأغذية والزراعة/لجنة الأمن الغذائي العالمي (FAO/CFS).

وبعد دراسة متأنية، استنتجت الإدارة أن المخاطر المتعلقة بحيازة الأراضي ستتم معالجتها بشكل أفضل خلال التقييم البيئي والاجتماعي الأولي، بدلاً من إدراج معيار جديد محدد للأراضي أو توسيع تغطية المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) ليتجاوز إعادة التوطين. وبالتالي، يشمل المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) متطلبات واضحة بأنه تتم معالجة مجموعة كبيرة من المخاطر المتعلقة بحيازة الأراضي بشكل خاص. وبالإضافة إلى ذلك، تشتمل المسودات المنقحة لكل من المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) والمعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) على لغة جديدة تهتم بالمخاطر المتعلقة بمشروعات تملك الأراضي (المخاوف المثارة في المشاورات بشكل متكرر). ويؤكد أيضًا المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) وبمزيد من الوضوح على أنه سيتم تطبيق سبل الحماية على الأشخاص الذين من المحتمل أن يتأثروا بالمعاملات "الطوعية" واسعة النطاق، وذلك استجابة لطلبات إدراج الأحكام ضد "الاستيلاء على الأراضي". وينبغي أيضًا ملاحظة أن الأحكام المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية الواردة في السياسة البيئي والاجتماعي (ESP)، والمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1)، والمعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5)، والمعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6)، والمعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) فضلاً عن أحكام مشاركة المجتمع الواردة في المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) متسقة جيدًا مع طبيعة الإرشادات الطوعية ومضمونها.

47. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- تمت إضافة ملحق جديد، مُدمج مع تغييرات طفيفة في المتطلبات التفصيلية للتخطيط لإعادة التوطين في ملحق سياسة العمليات OP4.12 (إعادة التوطين القسري) حاليًا، بما في ذلك فيما يتعلق بإنتاج الدراسات الأساسية.
- تمت إضافة هدف جديد للمسودة الثانية للمعيار، بحيث يتم الاعتراف صراحة بأهمية معاملة إعادة التوطين باعتبارها فرصة للتنمية والتدابير المدرجة للأشخاص المتضررين للمشاركة في فوائد المشروع حيثما أمكن.

- لقد تم دمج الأحكام الأقوى لإدارة المخاطر المرتبطة بالمعاملات الطوعية، مما يضمن أن الأشخاص الذين قد تسببت المعاملات الطوعية في نزحهم محميون بموجب أحكام المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5).
- لقد تم حذف الحكم الوارد في المسودة الأول الذي يسمح بوضوح بدفع التعويضات بنظام الأقساط في ظروف محددة لتوضيح أنه يجب دفع التعويضات دائماً قبل النزوح.
- بما يتفق مع سياسة إعادة التوطين الحالية لدى البنك الدولي (OP4.12)، يستثني الإطار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) أنشطة المشروع في دعم التخطيط لاستخدام الأراضي الوطنية أو الإقليمية أو لائحة الموارد الطبيعية من نطاق التطبيق الخاص به. ومع ذلك، تتطلب المسودة الجديدة بوضوح أن تكون هذه الأنشطة مصحوبة بالتقييمات الاجتماعية، والقانونية، والمؤسسية لتحديد المخاطر واستراتيجيات التخفيف، لا سيما فيما يتعلق بالفقراء أو الضعفاء.
- أكد بحزم على ضرورة تقييم المخاطر المتعلقة بتمليك الأراض والأنشطة ذات الصلة وتخفيفها، وتم توضيح تدابير تصميم المشروع لمعالجة هذه المخاطر. وستوضح المسودة الجديدة أنه سيتم تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) إذا نتجت عملية النزوح عن تمليك أراضي الدولة مباشرة. وحينما أخذت المسودة الأولى للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) هذه الممارسة الجيدة بعين الاعتبار، ذكرتها المسودة الثانية حسب الاقتضاء.
- لقد تم إدراج معاملة أكثر شمولاً لمشكلات النوع في المسودة الجديدة، لا سيما فيما يتعلق باستراتيجيات التشاور، وتقييمات حقوق الحياة للمرأة، ووضع تدابير التعويضات وسبل كسب العيش.
- لقد تمت إضافة الإحالة إلى المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) فيما يتعلق بالمخاطر والآثار المتعلقة بالدخل وسبل كسب العيش حيث لا توجد أي نتائج مباشرة لتملك الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي.
- يشمل المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) الآن نصاً يطلب بإدراج التكاليف الكاملة لإعادة التوطين في التكاليف الإجمالية للمشروع ودمجها في التحليل الاقتصادي للمشروع.
- لقد تمت إضافة نص يقيد المقترض عن الشروع في بدء أي من أنشطة المشروع التي تسبب النزوح المادي أو الاقتصادي إلى أن يتم الانتهاء من الخطط وموافقة البنك عليها.

48. المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية - تحديث نهج البنك الدولي لحفظ التنوع البيولوجي

يعالج المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) مجموعة من مشكلات التنوع البيولوجي التي تغطيها حالياً سياسة العمليات OP/BP4.04 (الموائل الطبيعية) وسياسة العمليات OP/BP4.36 (الغابات). وتماشياً مع أحكام بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى، فإنه يحدد نهج لحماية التنوع البيولوجي بطريقة مناسبة وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية الحية. ويعالج المعيار جميع الموائل ويطلب من المقترض تقييم آثار المشروع على التنوع البيولوجي واتخاذ التدابير لتخفيفها، بما في ذلك فقدان الموائل، وتدهور الأنواع الغريبة الغازية، والاستغلال المفرط، والتغيرات الهيدرولوجية، وتحميل المواد الغذائية، والتلوث. ويشمل المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) المتطلبات المحددة للموائل الحرجة، ومناطق التنوع البيولوجي المحمية قانونياً والمعترف بها دولياً ويسمح بتعويضات التنوع البيولوجي في ظروف محدودة. وحينما يشترى المقترضون الإنتاج الأولي، يشمل المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) المتطلبات المتعلقة بالموردين بالرئيسيين.

49. *تعليقات المشاورة:* وانتقد بعض أصحاب المصلحة المعيار المقترح باعتباره غير واضح فيما يتعلق بالتعويضات ومتطلبات مشروعات قطع الأشجار والطاقة المائية. وتم التأكيد على أنه لا يجب اللجوء إلى التعويضات إلا إذا كانت الملاذ الأخير فقط في التسلسل الهرمي للتخفيف ولا يمكن استخدام التعويضات فيما يتعلق بالموائل الحرجة. ويجب تطبيق التسلسل الهرمي المقترح للتخفيف على جميع المشروعات دون استثناء. ورأت فئة واحدة من أصحاب المصلحة أن تنفيذ المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) قد يمثل عبئاً. وأشار إلى أن المصطلحات والتعريفات يجب أن تعكس تلك الموجودة في معايير الأداء في مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

50. *المناقشة:* يعتمد المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) على الحماية المقدمة إلى الموائل والتنوع البيولوجي المدعومين بموجب سياسة العمليات الحالية OP/BP4.04 (الموائل الطبيعية) وكذلك سياسة العمليات OP/BP4.36 (الغابات). وفي أثناء المشاورة، استفاد المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) بشكل كبير من ورشة العمل التي عُقدت مع الاتحاد الدولي لحماية

الطبيعة (IUCN)، ومنظمات المجتمع المدني (CSO) الرائدة والخبراء المشاركين في حفظ التنوع البيولوجي وإدارته، فضلاً عن مساهمات العديد من أصحاب المصلحة. ويقدم المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) الآن الحماية الواسعة في فئتها، اعتماداً على نقاط القوة في السياسات الموجودة فضلاً عن معيار الأداء 6 لمؤسسة التمويل الدولية (IFC). وعلى سبيل المثال، يدمج المعيار التسلسل الهرمي للتخفيف باعتباره نهجاً إجرائياً مركزياً لحماية التنوع البيولوجي معتمداً على نهج وقائي. ويشمل المعيار مفهوم خدمات النظام الإيكولوجي ويحدد المعايير الأكثر حذراً نسبياً لوضع مكونات المشروع التي قد تؤثر سلباً في الموائل الحرجة في الاعتبار. ويلاحظ أيضاً أن التعويض هو الملاذ الأخير بحيث يتم اعتباره بمثابة الخطوة الأخيرة في التسلسل الهرمي للتخفيف وأنه في بعض الظروف لا يمكن أن يدعم البنك التعويض أو التنمية التي تؤثر في الموائل الحرجة.

ويحتوي المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) أيضاً على الأحكام المتعلقة بالاستخدام الدائم للموارد الطبيعية الحية التي تعكس الممارسة الصناعية الدولية الجيدة (GIIP) فيما يتعلق بتربية الحيوانات.

51. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تم تقديم مفهوم خدمات النظام الإيكولوجي، وأضيف على أنه هدف جديد.
- تعكس تعريفات أنواع الموائل الآن المصطلحات والتعريفات التي تستخدمها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في معيار الأداء 6.
- توضح المسودة الثانية للمعيار أنه يجب أن تُعتبر تعويضات التنوع البيولوجي فقط على أنها الملاذ الأخير وأنه في بعض المواقف المحددة لا يمكن أن تُعتبر التعويضات على أنها خيار. وفي بعض الحالات أو المناطق التي تكون فيها التعويضات غير مسموح بها، لن ينفذ المقترض المشروع كما تم تصميمه.
- لقد تم توحيد نص المسودة الثانية للمعيار وسياسة العمليات OP4.36 (الغابات) لتحسين توافق المسودة الثانية للمعيار. ويشير خصوصاً إلى الأحكام المتعلقة بموقع المزارع التجارية للزراعة والغابات.
- لقد تم تخصيص الأحكام للإنتاج الصناعي والتجاري واسع النطاق من المحاصيل وتربية الحيوانات.
- توضح المسودة الثانية للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) أن الموارد الطبيعية الحية تحتوي على جميع أنواع الغابات، والكتل الحيوية، والزراعة، ومصائد الأسماك. لا تحتوي المسودة الأولى على هذا التعريف.

52. المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7): الشعوب الأصلية - تقديم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC)

يهدف المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) المقترح إلى التصدي إلى تحديات التنفيذ وترسيخ مجموعة من آراء أصحاب المصلحة. وينطبق المعيار عند وجود الشعوب الأصلية في ارتباط جماعي في منطقة المشروع أو يملكونه، بغض النظر عن المخاطر أو الآثار المحتملة. ويحدد المعايير لتحديد الشعوب الأصلية، ويوضح أن الأنشطة الرعوية قد تكون أساساً للشعوب الأصلية. ويطلب من المقترضين اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية الشعوب الأصلية المعزولة طوعياً. ويحرم المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) الإخلاء القسري للشعوب الأصلية. ويُطلب من المقترضين إجراء مشاورات هادفة مع الشعوب الأصلية. وفي الظروف الثلاث المحددة (الآثار الواقعة على الأراضي والموارد الطبيعية بموجب الملكية التقليدية أو استخدامها أو إشغالها؛ والنقل من الأرض نفسها؛ والآثار الكبيرة الواقعة على التراث الثقافي) يُطلب أيضاً من المقترض الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) من الشعوب الأصلية المتضررة، كما هو منصوص عليه في المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7).

53. تعليقات المشاورة: لقد حددت مشاورات أصحاب المصلحة بشأن سياسات الوقاية لدى البنك الدولي تحديات التنفيذ المرتبطة بسياسة العمليات الحالية OP/BP4.10 (الشعوب الأصلية). ولدى أصحاب المصلحة آراء متباينة بشأن الحاجة المستمرة للسياسة المنفصلة، ونطاق تطبيق أي من متطلبات البنك الدولي المتعلقة بالشعوب الأصلية، واما إذا كانت تنمية المشروع تشترط المشاورات الحرة والمسبقة والمستنيرة مع الشعوب الأصلية أو موافقتهم.

ورحب العديد من المشاركين في المشاورة بتقديم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC). ومع ذلك، أعربت بعض الفئات عن مخاوفها إزاء التناقضات المحتملة بين الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) والقانون الوطني.

رفضت غالبية أصحاب المصلحة النهج البديل المقترح للظروف الاستثنائية التي يمكن أن يؤدي فيها تحديد الشعوب الأصلية إلى تفاقم الحروب الأهلية أو لا يتوافق مع الدستور الوطني. ويُرَى أن هذا النهج لن يحافظ على متطلبات السياسة الحالية للشعوب الأصلية (OP4.10). وشملت المشاورات مناقشات بشأن التعريف والوصف الأنسب للفئة المستهدفة لهذا المعيار: واقترح أنه يمكن أن يمتد ليشمل الفئات الضعيفة أو المحرومة من الناحية التاريخية بوجه عام.

54. المناقشة: غالبًا ما تكون الشعوب الأصلية بين المجتمعات الأكثر تهميشًا وضعفًا. ولقد تم الاعتراف بسياسة البنك الدولي الحالية المتعلقة بالشعوب الأصلية دوليًا باعتبارها إحدى الوسائل الأكثر فعالية في حماية الشعوب الأصلية. وبناءً على هذه السياسة، يوفر المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) مزيدًا من الاعتراف بالشعوب الأصلية وحمايتها.

ويلاحظ البنك الدولي أنه تم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في تعزيز المصالح أو الحماية المقدمة إلى الشعوب الأصلية على المستوى الدولي (مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (UNDRIP) واتفاقية منظمة العمل الدولية (ILO) 169) وذلك من خلال مبادرات الحكومات الوطنية والعمل الدعوي للمجتمع المدني وفئات الشعوب الأصلية. ومن منظور الاندماج الاجتماعي، يلاحظ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) أنه يجب أن تؤخذ الاعتبارات الخاصة بعين الاعتبار في المشاركة الهادفة مع الشعوب الأصلية ويجب الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومستنيرة في بعض الظروف المحددة. ويُعد هذا تقدمًا كبيرًا في سياسة العمليات OP4.10 الحالية. ويشمل المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) أيضًا الأحكام التي (أولاً) تعترف بأن الأنشطة الرعوية يمكن أن تكون أساسًا لاعتبار الشعوب الأصلية؛ و(ثانيًا) تعترف ببقاء بعض فئات الشعوب الأصلية في عزلة طوعية وتتيح لهم ذلك.

وقد عقد البنك الدولي مناقشات مكثفة مع الحكومات، والمجتمع المدني، وقادة الشعوب الأصلية. ويشير الرأي السائد لمعظم أصحاب المصلحة إلى أن البنك الدولي يجب أن يستمر في الحصول على معيار الشعوب الأصلية الذي يؤكد على الدور القيادي للبنك الدولي في التنمية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك يجب ألا يعارض البنك الدولي الأعمال التدريجي لحقوق الشعوب الأصلية في السنوات الأخيرة.

وشملت المسودة الأولى للمعيار نهجًا بديلاً للظروف التي يمكن أن يؤدي فيها تحديد الشعوب الأصلية إلى تفاقم الحروب الأهلية أو لا يتوافق مع القانون الوطني. وفيما يتعلق بهذه القضايا، قدمت المسودة الأولى للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الحماية للشعوب الأصلية من خلال جميع المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) بخلاف المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7). وتم رفض هذا النهج البديل بشكل كبير في أثناء المشاورات نظرًا لأنه تم النظر إليه على أنه لا يوفر الحماية الكافية للسكان الأصليين المتضررين. لذا، تمت إزالة النهج البديل من المعيار المقترح.

وعلى أي حال، تستمر الإدارة في الاعتراف بأنه قد توجد حالات نادرة ربما يكون فيها التطبيق الرسمي الشامل للمعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) غير مناسب أو يمكن أن يتداخل في الفوائد المرتبطة بالمشروع. وفي هذه الحالات، ستنتج الإدارة عملية الإغفاء الموضحة في سياسة البنك الدولي بشأن إعفاءات سياسة العمليات. كما لم يمنح البنك الدولي على مدار التاريخ إلا عددًا قليلًا جدًا من إعفاءات سياسات العمليات فهو مهم بشكل خاص بالإعفاء من المتطلبات، لا سيما المتعلقة بشكل دقيق بالقدر المنصوص عليه في المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7). ولا يمكن تطبيق الإعفاءات إلا عند حدوث مشكلة في المشروع أو في الظروف الفردية المحددة بوضوح فقط. وستطلب طلبات الإعفاء موافقة مجلس المديرين التنفيذيين. ونظرًا للأهمية الشديدة لمثل هذا العرض، ستحتاج إمكانية طلب الإعفاء إلى إشارة المقترض إليها في أقرب وقت ممكن في دورة حياة المشروع. وستضع الإدارة توصيات تفصيلية لمجلس المديرين التنفيذيين، الذي من شأنه اتخاذ القرار النهائي بشأن منح الإعفاء. وستأكد الإدارة أن جميع الوثائق المقدمة باعتبارها جزءًا من عملية الإغفاء ستشمل تغطية كاملة للمشكلات ذات الصلة.

55. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تم حذف شرط النهج البديل المتعلق بتطبيق معيار الشعوب الأصلية في المسودة.
- لقد تم توضيح النص المتعلق بالآثار الواقعة على الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو العرفية والاعتراف القانوني بحقوق أراضي الشعوب الأصلية وتعزيزها.
- لقد تم تعديل النص الذي يضع حدودًا على المزيد من معالجة مكونات المشروع التي لا يمكن التأكيد على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) من أجلها لتوضيح أنه يجب ألا تنتج أي آثار سلبية على الشعوب الأصلية المعنية في أثناء تنفيذ المشروع.

- لقد تمت مراجعة النص المرتبط بالشعوب الأصلية لتوضيح أن المقترض مطالب بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) بغض النظر عما إذا كانت الشعوب الأصلية تمتلك سندًا قانونيًا بشكل فردي أو جماعي.

56. المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8): التراث الثقافي - الاعتراف بالتراث الثقافي، وتعزيز المشاورات

ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS 8) على جميع المشروعات التي من المحتمل أن يكون لها أثر سلبي على التراث الثقافي. ويطلب من المشروعات تبني إجراء فرص الاكتشافات، إلى جانب النهج الأخرى لحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي. ويطلب المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8) بأن يتم التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن التراث الثقافي. كما يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8) أنواع التراث الثقافي المختلفة، ويحدد المتطلبات المحددة حيث يستخدم المشروع التراث الثقافي لأغراض تجارية.

57. *تعليقات المشاورة:* كانت التعليقات المتعلقة بالمعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8) مؤيدة بشكل كبير. حيث تناقش خبراء المشكلة من أجل إدراج التراث الثقافي غير المادي.

58. *المناقشة:* بالنسبة لبعض فئات السكان، لا يشمل التراث الثقافي الجوانب المادية لموقع المشروع فقط. ويمكن أن تمثل الممارسات والتصورات والعادات والمعتقدات والجوانب غير المادية الأخرى جزءًا مهمًا من الهوية الثقافية والممارسة والأصول الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة للتنمية. ويجب أن يؤخذ دور التراث الثقافي غير المادي في الاعتبار عندما تؤثر المشروعات المدعومة من البنك الدولي في التراث الثقافي.

59. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تم توسيع نطاق تطبيق مسودة المعيار لتشمل صراحة التراث الثقافي غير المادي بقدر ارتباطه بالمكون المادي للمشروع.
- لقد تم تقديم مفهوم مناطق التراث الثقافي المحمية قانونيًا.
- لقد تمت مراجعة نص المعيار ليصبح أكثر توافقًا مع المعايير الأخرى في الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح.

60. المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9): الوسطاء الماليون - تحسين قدرة إدارة الوسيط المالي (FI) والتركيز على المخاطر العالية

نظرًا للاهتمام والقلق العارم بين أصحاب المصلحة بشأن كيفية إمكانية وضرورة أخذ الاعتبارات البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار في الإقراض الوسيط، وحد البنك الدولي أحكام السياسة الموجودة المتعلقة بالوسطاء الماليين (FI) في معيار واحد يعالج أيضًا القدرة المؤسسية ووظيفة إدارة المخاطر لدى الوسطاء الماليين (FI). ويطلب المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9) من الوسيط المالي (FI) تنفيذ إجراءات بيئية واجتماعية تتناسب مع طبيعة الوسيط المالي (FI) ومستوى المخاطر والآثار المرتبطة بالمشروع والمشروعات الفرعية المحتملة. ويُطلب من الوسيط المالي (FI) تلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) والمعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9) لفحص جميع المشروعات الفرعية، وتقييمها، ومراقبتها. ويطلب المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9) بأن تُلبي جميع المشروعات الفرعية المتطلبات البيئية والاجتماعية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستطبق المشروعات الفرعية التي تحتوي على المزيد من المخاطر والآثار الطفيفة المتعلقة بإعادة التوطين، أو المخاطر أو الآثار السلبية المتعلقة بالشعوب الأصلية، أو المخاطر أو الآثار الكبيرة المتعلقة بالبيئة، أو صحة المجتمع، أو التنوع البيولوجي، أو التراث الثقافي متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) ذات الصلة. ويُطلب من الوسطاء الماليين (FI) تقديم تقارير سنوية إلى البنك الدولي بشأن الأداء البيئي والاجتماعي الخاص بهم.

61. *تعليقات المشاورة:* لم يتوافق أصحاب المصلحة حول الحاجة إلى وجود معيار منفصل ينظم متطلبات الوسطاء الماليين. ورأى بعض المشاركين في المشاورات الذين حددوا بالفعل ضرورة وجود معيار منفصل أنه يجب ألا تنطبق المعايير البيئية

والاجتماعية (ESS) على مشروعات الإقراض الوسيط الفرعية عالية المخاطر فحسب، بل على المشروعات الفرعية كبيرة المخاطر أيضًا.

62. المناقشة: يلتزم البنك الدولي بدعم التنمية المستدامة للقطاع المالي وتعزيز دور رأس المال المحلي والأسواق المالية. وعندما يحمل الوسطاء الماليون (FI) على عاتقهم مسؤولية التقييم البيئي والاجتماعي، والإدارة، والمراقبة، يجب أن يتأكد البنك الدولي من أنهم يتبنون إجراءات بيئية واجتماعية فعالة وينفذوها لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع لتقديم المساعدة لها بطريقة مسؤولة. ولقد اعتبرت الإدارة أنه تمت خدمة هذا عن طريق وجود معيار منفصل ينظم شكل إدارة المخاطر وفقًا لطبيعة التمويل الذي يقدمه الوسيط المالي (FI) ونطاقه.

63. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS9) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- لقد تمت إعادة صياغة مسودة المعيار لجعله معيارًا مستقلًا للوسطاء الماليين (FI)، مما يزيل أكبر عدد ممكن من مراجع إجراءات البنك الدولي. وأدرجت هذه المراجع في السياسة البيئية والاجتماعية (ESP).
- ولقد تم تغيير قابلية تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) على المشروعات الفرعية. في المسودة الأولى، كانت المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) قابلة للتطبيق على مشروعات الوسيط المالي (FI) الفرعية عالية المخاطر فقط. أما الآن، يجب أن تنطبق جوانب المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) ذات الصلة على أي من المشروعات الفرعية للوسيط المالي (FI) التي تشمل إعادة التوطين (بدون تقليل الآثار المرتبطة)، أو المخاطر والآثار السلبية المتعلقة بالشعوب الأصلية، أو المخاطر أو الآثار الكبيرة المتعلقة بالبيئة، أو صحة المجتمع، أو التنوع البيولوجي، أو التراث الثقافي.
- يُطلب من الوسيط المالي (FI) مراقبة بيان المخاطر للمشروعات الفرعية للوسيط المالي (FI) وإبلاغ البنك الدولي بالتغييرات الملحوظة في بيان المخاطر.
- تم استبدال الرجوع إلى قائمة الاستبعاد البيئي والاجتماعي للوسيط المالي (FI) بمتطلبات فحص جميع المشروعات الفرعية للوسيط المالي (FI) مقارنة بأي استبعادات مدرجة في الاتفاقية القانونية.

64. المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10): الكشف عن المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة - تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والمشاورات الهادفة

يعترف المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) بأن المشاركة مع أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمعات والعمال المتضررين، أمرًا ضروريًا لتحقيق نتائج التنمية المستدامة في المشروعات. وسيطلب المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) من المقترضين إجراء مشاركة أصحاب المصلحة بما يتوافق مع طبيعة المشروع وحجمه على مدار حياة المشروع. ويُطلب من المقترضين تحديد أصحاب المصلحة ووضع خطة مناسبة لمشاركة أصحاب المصلحة والكشف عنها. ويحدد المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) متطلبات الكيفية التي يجب أن تُجرى بها المشاركة، بما في ذلك المشاورات الهادفة مع جميع أصحاب المصلحة؛ ويُطلب من المقترضين إبلاغ الأطراف المتضررة من المشروع بالتغييرات في المشروع التي ستؤثر عليها؛ ويُطلب بتحديد آلية التظلم لمعالجة مخاوف أصحاب المصلحة.

65. تعليقات المشاورة: يُعترف بمسودة الإطار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) باعتبارها حجر الأساس لنهج البنك الدولي لإدارة المخاطر. واقترح أصحاب المصلحة تعزيز عملية المشاركة المقترحة لضمان المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة على مدار دورة المشروع. واقترحوا أيضًا تعزيز آليات التظلم المتوفرة للأفراد والمجتمعات المتضررة من المشروع.

66. المناقشة: وافقت الإدارة على أن عملية مشاركة أصحاب المصلحة الحازمة تساعد على تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية لنتائج المشروع، لا سيما عندما يكون المشروع مهمًا جدًا لأصحاب المصلحة أو عندما يكون لديهم مخاوف كبيرة بشأن تصميم المشروع وأهدافه. ويجب إجراء المشاورات الهادفة مع جميع أصحاب المصلحة بطريقة متناسبة مع طبيعة مصالحهم والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع.

67. التغييرات في المسودة الثانية للمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) بالمقارنة مع المسودة الأولى

- تضيف المسودة الثانية للمعيار تقييم مصالح أصحاب المصلحة في المشروع الذي يدعمه البنك الدولي ودعمه باعتباره هدفًا جديدًا لمشاركة أصحاب المصلحة. ويتم أيضًا تمييز تعزيز وسائل للمشاركة الفعالة والشاملة وتوفيرها في الأهداف.
- ستجرى المشاورات الهادفة مع جميع أصحاب المصلحة بطريقة متناسبة مع طبيعة مصالحهم والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع.
- يُطلب من المقترضين الحفاظ على تقارير المشاركة مع أصحاب المصلحة على مدار حياة المشروع.
- لقد تم تقديم متطلبات الاستعانة بمتخصصين مستقلين تابعين لجهات أخرى من أجل تحديد وتحليل أصحاب المصلحة للمشروعات ذات المخاطر العالية.

E. إرشادات للبنك الدولي والمقترضين

68. يُعد الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الجديد المقترح أشمل من سياسات الوقاية الحالية لدى البنك الدولي، وفي الوقت نفسه، أوضح منها. وتشمل المجموعة المقدمة إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) جميع المواد الإلزامية للبنك الدولي والمقترضين. وبمجرد أن يحصل البنك الدولي والمقترضون على مزيد من التجارب لتطبيق الإطار الجديد، سيتم استكمال القواعد الإلزامية بإرشادات غير إلزامية إضافية وضعت لدعم موظفي البنك الدولي والمقترضين. وقد تشمل هذه الإرشادات، على سبيل المثال، دراسات حالة للنماذج أو الدراسات الجيدة. سيتم تصميم الإرشادات لتوضيح تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) في بعض الظروف المعينة (على سبيل المثال، في قطاعات معينة) وفيما يتعلق بالمشكلات المحددة (على سبيل المثال، النوع، والإعاقة، والتعبير وتحديد التوجه الجنسي والهوية الجنسية (SOGIE)، وتغيير المناخ).

F. السياسات الأخرى ذات الصلة

69. قد يتطلب اعتماد الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح إجراء تعديلات مناسبة لسياسة العمليات OP10.00 (تمويل مشروعات الاستثمار) ولسياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات لتوضيح المصطلحات والجدول الزمنية المقدمة في الإطار البيئي والاجتماعي (ESF).

IV. مشكلات التنمية الشاملة

70. كما كان متوقعًا في ورقة النهج عام 2012، تعالج مراجعة الوقاية عددًا من مشكلات التنمية المعقدة والمتطورة المطروحة عبر الإطار المقترح. وكان ما يلي بمثابة مصدر قلق خاص لأصحاب المصلحة.

71. **حقوق الإنسان.** يعمل العديد من مشروعات الاستثمار التي يدعمها البنك الدولي مباشرة على زيادة إمكانية تحقيق تطلعات حقوق الإنسان، بما في ذلك المشروعات التي تهدف إلى تعزيز الرعاية الصحية الفضلى، والتعليم، والحماية الاجتماعية، وتحسين فرص الحصول على مثل هذه الخدمات. وتشكل القيم الرئيسية الكامنة في حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام كرامة الفرد، والشفافية، والمساءلة، والتشاور، والمشاركة، وعدم التمييز أيضًا أساس السياسات والممارسات التشغيلية للبنك الدولي. ويعتزم البنك الدولي الحفاظ على تعزيز مثل هذه القيم في مبادرات التنمية الخاصة به وتفاعلاته مع المقترضين.

72. **تعليقات المشاورة:** لقد كانت حقوق الإنسان من بين الموضوعات محل النزاع والتي تمت مناقشتها بشكل متكرر في أثناء كلتا مرحلتَي المشاورات. وامتدت آراء أصحاب المصلحة من النقاشات حول مراجع حقوق الإنسان المباشرة والالتزام بعدم تمويل انتهاكات حقوق الإنسان إلى الاتفاق مع الصيغة المقترحة في بيان رؤية المسودة الأولى، التي توضح أن البنك الدولي يدعم حقوق الإنسان ويحترم التزامات المقترضين بحقوق الإنسان. ورأى بعض أصحاب المصلحة أن البنك الدولي ينبغي أن يعترف صراحة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ويطبقها.

73. المناقشة: نظرت الإدارة باستفاضة في العديد من الآراء التي أعرب عنها بشأن هذه المشكلة، فضلاً عن الفرص القانونية والعملية والقيود المتعلقة بالإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح لدعم نتائج حقوق الإنسان على مستوى المشروع، وعلاوة على ذلك الأثر الكبير الذي تتركه أنشطة البنك الدولي بشكل عام. وأخذت الإدارة أيضاً بعين الاعتبار هذه المشكلة في ضوء ولاية البنك الدولي، والوكالات والهيئات التابعة للولايات المتحدة والدولية والإقليمية الأخرى، فضلاً عن طبيعة نظام المساءلة في البنك الدولي. وقادت جميع هذه المعلومات الإدارة إلى رأي ثابت أنه ينبغي الكف عن اقتراح أن يكون انصياع المقترض لحقوق الإنسان شرطاً قياسياً في المعيار البيئي والاجتماعي (ESF). وتشارك الإدارة بالتطلعات التي تشكل أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنها لم تتمكن من تطبيق استجابة المقترضين بموجب الوثائق الدولية هذه أو غيرها. وعلى أي حال، تلتزم الإدارة أيضاً بالرأي الذي يفيد بأن البنك الدولي استمر أو ينبغي أن يستمر في امتلاك سجل حافل من الإنجازات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن خلال مشروعاته والعديد من المشاركات الأخرى، سيستمر في مساعدة الدول للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها خلال الوثائق الدولية لحقوق الإنسان.

وضمن الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح، تتم معالجة مجموعة متداخلة من حقوق الإنسان ومساهمات البنك الدولي في تحقيقها في رؤية الإطار ومن خلال مجموعة من الأحكام الرئيسية في المعايير. وتم إدراج مبادئ حقوق الإنسان المحددة (على سبيل المثال، عدم التمييز، والشفافية، والمساءلة) في الإطار بأكمله. وضمن الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح، يبدأ الالتزام بهذه المبادئ بالتقييم البيئي والاجتماعي في إطار المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1). ويفرض على المقترض أخذ مجموعة من المخاطر والآثار الاجتماعية في الاعتبار، بدءاً من المبدأ الأساسي لعدم التمييز. ويجب معالجة المخاطر القابلة للتحديد التي من المحتمل أن يكون لها أثر سلبي على استراتيجية التخفيف. ويخضع هذا التقييم والتخفيف إلى مراجعة البنك باعتباره جزءاً من مسؤوليات العناية الواجبة الخاصة به بموجب السياسة البيئي والاجتماعي (ESP).

74. تغيير المناخ: يكون تغيير المناخ من بين قضايا التنمية الأكثر إلحاحاً في هذا العقد. ويعترف البنك الدولي بالأهمية الأساسية لهذه المشكلة ويضع استراتيجية على نطاق المؤسسة لمعالجتها. ومن المحتمل أن تكون آثار الوقاية على مستوى المشروع في تغيير المناخ محدودة، لكن يشمل الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح مجموعة من اعتبارات تغيير المناخ، بما في ذلك تقديرات انبعاثات الغازات الدفيئة (GHG).

75. تعليقات المشاورة: على مدار المشاورات، رأى بعض أصحاب المصلحة أنه يجب أن يحتوي الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح على مراجع صريحة لتغيير المناخ، والتكيف مع المناخ، والتأقلم معه وأحكام لذلك. وحينما اقترح البعض دمج اعتبارات تغيير المناخ في الإطار بأكمله، لا يرى البعض الآخر أن الإطار المقترح هو المنصة المناسبة لمشكلات تغيير المناخ المثارة في المفاوضات المستمرة لاتفاقية المناخ.

76. المناقشة: نتج عن اجتماع خبراء المناخ الخارجي الذي عُقد في المرحلة الأولى من المشاورات العالمية أنه قد يحقق البنك الدولي نتائج طييفة فقط في معالجة تغيير المناخ على مستوى المشروع، حينما يطبق الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح.¹⁴ وتتفق الإدارة مع تقييم هؤلاء الخبراء بأنه ستجرى المساهمة الرئيسية للبنك الدولي على مستوى سياسة وحوار أعلى من تلك المتعلقة بالوقاية على مستوى المشروع. ومع ذلك، تتم معالجة تغيير المناخ في العديد من المعايير الجديدة: في المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) الذي يغطي التقييم البيئي، وفي المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) خلال كفاءة الموارد وتدابير تقدير الغازات الدفيئة (GHG)، وفي المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4) خلال التكيف، وفي المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6).

77. استخدام أطر المقترض: لقد طالب العديد من الدول المقترضة، لاسيما الدول متوسطة الدخل، بأن يأخذ البنك الدولي في الاعتبار استخدام الأطر الوطنية لتلبية أهداف المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) ومتطلباتها. وتتكون الأطر البيئية والاجتماعية الوطنية من التشريعات الوطنية، والالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية والسلطات المختصة، والعمليات والممارسات التي تطبقها. وينتج عن استخدام الأطر الوطنية فوائد (أولاً) خلق شعور أكبر بملكية تقييم المخاطر والآثار البيئية الاجتماعية وإدارتها من

¹⁴ يتوفر ملخص مجموعة خبراء الفحص بشأن تغيير المناخ عبر الإنترنت على http://consultations.worldbank.org/Data/hub/files/meetings/Safeguards_Focus_Group_ClimateChange_MexicoCity_Summary_Final.pdf

جاناب المقترض؛ و(ثانيًا) الحد من ازدواجية الجهود المبذولة في تنفيذ كل من العمليتين الوطنيتين لتقييم المشروعات والسماح بها فضلاً عن عمليات البنك؛ و(ثالثًا) إتاحة تحديد الفرص التنموية مقابل أطر المقترض.

78. تعليقات المشاورة: يوجد إجماع كبير بين الدول الأعضاء في البنك الدولي فضلاً عن المجتمع المدني بأن الاتجاه نحو الاستخدام المتزايد لأطر المقترض يُرحب به بوجه عام لأنه يساهم في تعزيز المؤسسات الوطنية. وأعرب المقترضون الذين يتمتعون بقدرة عالية في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية عن تفضيلهم الشديد لاستخدام أطرهم البيئية والاجتماعية في المشروعات التي يمولها البنك الدولي. ومن ناحية أخرى، لقد أثّرت المخاوف من أن استخدام أطر المقترض تتطلب القدرة الكافية وقد يؤدي إلى تدني معايير الأداء البيئي والاجتماعي بشأن المشروعات التي تكون فيها القدرة منخفضة أو الأطر التنظيمية وتنفيذها ضعيفة. وتم التأكيد على أنه يجب أن تكون أي منهجية لتحديد ما إذا كانت أطر المقترض ملائمة لغرض تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع وإدارتها متوافقة مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). وأعرب بعض أصحاب المصلحة عن مخاوفهم من أن أخذ أطر المقترض بعين الاعتبار وقياسها قد يمثل عبئاً على المقترض والبنك الدولي.

79. المناقشة: شارك البنك الدولي في نقاش مفعم بالحيوية بشأن زيادة استخدام أطر المقترض لسنوات عديدة. وفي عام 2005، وافق المجلس التنفيذي للمديرين التنفيذيين على سياسة العمليات المتعلقة بتجربة استخدام الأنظمة المقترض لمعالجة مشكلات الوقاية البيئية والاجتماعية في المشروعات التي يدعمها البنك (OP4.00). وغالبًا ما يُنسب عدم نجاح هذه السياسة إلى فكرة أنه يمكن الموافقة على نظام المقترض برمته للاستخدام في المشروعات التي يمولها البنك الدولي إذا كان الإطار يُعتبر معادلاً لإطار البنك الدولي.

وعلى أي حال، يعترف البنك الدولي بالإمكانية الهائلة لتحديد الفرص لتعزيز الأطر الوطنية على أساس تدريجي، مشروع بعد مشروع، من خلال تقييم أطر المقترض. وحينما يظل البنك الدولي ملتزمًا بدعم استخدام أطر المقترض وتعزيزها، يجب أيضًا معالجة المخاوف بشأن ثغرات القدرة وقوة المتطلبات البيئية والاجتماعية. وتقرّح الإدارة تقديم اتجاهات واضحة في الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) التي يجب دائماً أن تلبى المعايير التي وضعها البنك الدولي. وفي أثناء تقييم المشروع، يتم إدراج الإجراءات المحددة زمنياً والمتطلبات التي يجب أن يلبها المقترضون في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP)، الملحقة بالاتفاقية القانونية للمشروع.

سيولي بناء القدرات اهتماماً خاصاً بالمواقف المهشة والمتأثرة بالصراعات (FCS) وبالدول التي تتميز بقدرة منخفضة لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وإدارتها. وفي هذه المواقف، سيعمل البنك الدولي مع المقترض لتحديد المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات استناداً إلى سجل التتبع للبرامج الموجودة، والثغرات الواضحة في القدرة والحاجة إلى الموارد الإضافية. سيتم تمويل هذا العمل من عدة مصادر مختلفة، بما في ذلك الموارد الخاصة للدولة، والاقتراض، والخدمات الاستشارية مستحقة الأداء، وميزانية البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى الإدارة إلى إنشاء صندوق انتماني متعدد المانحين (MDTF).

وستتخذ البنك الدولي قراراً بما إذا كان يمكن استخدام جوانب إطار المقترض لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها. وسيتم تحديد النهج المحدد لاستخدام أطر المقترض لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بمزيد من التفاصيل في مرحلة المشاورات التالية.

V. الترتيبات التنفيذية

80. سيتم دعم الإطار المقترح بترتيبات التنفيذ المعززة. تتطلب معالجة مجموعة كبيرة من المشكلات على مستوى المشروع بطريقة أكثر منهجية تعزيز القدرات من جانب البنك الدولي والمقترض. لذا سيتم دعم تقديم الإطار بمجموعة من المبادرات الداخلية لتعزيز المراقبة والإرشادات على مستوى المشروع، وتعزيز مهارات الموظفين، وتحسين الدعم التشغيلي للمقترضين في أثناء التنفيذ. وتظهر الدروس المستفادة، بما في ذلك من مجموعة التقييم المستقل (IEG) وفي بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) الأخرى، بوضوح أن هذه الجوانب تُعد ضرورية للبنك الدولي لتقديم الاستدامة البيئية والاجتماعية بشكل فعال في مشروعات الاستثمار التي يدعمها. وتلتزم الإدارة بتوفير الموارد الكافية لإنشاء إطار بيئي واجتماعي جديد (ESF) والحفاظ عليه ولضمان معيار عالٍ من التنفيذ.

81. سيتم تفعيل الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) بعد الموافقة عليه من مجلس المديرين التنفيذيين. من المتوقع أنه سيتم تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) على جميع خطط تمويل مشروعات الاستثمار (IPF) الموافق عليها حديثاً بعد التاريخ الفعلي للإطار البيئي والاجتماعي (ESF). وستخضع المشروعات الحاصلة على الاعتماد المبدئي من قبل الإدارة قبل تاريخ تفعيل الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) لسياسات الوقاية الحالية لدى البنك الدولي.

82. عملت بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى على اختبار الأطر البيئية والاجتماعية المشابهة لتلك المقترحة وتنفيذها بنجاح. ومع ذلك، سيختبر البنك الدولي قابلية تطبيق أحكام الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح من خلال تجارب التنفيذ. سيحلل الخبراء الفنيون وقادة فريق العمل في جميع أنحاء البنك الدولي (ولا سيما هؤلاء الذين يعملون في مشروعات الطاقة، والنقل، والبنية التحتية) مدى ملائمة الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح (السياسة، والمعايير، والإجراءات) على أساس التجربة الحالية للمشروع. وبدأت مرحلة الاختبار هذه في مايو عام 2015 وستستمر حتى الموافقة النهائية من قبل مجلس المديرين التنفيذيين. وستعالج الإدارة الحاجة إلى تنقيح الأحكام في المسودة النهائية للمعيار البيئي والاجتماعي (ESF).

83. لا يتوقع البنك الدولي زيادة كبيرة نتيجة للعبء الناتج عن تخفيف التنفيذ مع المقترض. وتوضح تجربة أطر التنفيذ الأخرى الخاصة ببنوك التنمية متعددة الأطراف (MDB) التي تتشابه مع هذا الإطار أن النهج الذي يعتمد على المخاطر ويركز على النتائج يعوض الجهود الإضافية المطلوبة خلال التغطية الموسعة للمخاطر البيئية والاجتماعية. وتم تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال استخدام عناصر أطر المقترض حيث تم الاتفاق عليها بين البنك الدولي والمقترض. وسيستفيد كل من المقترضين والبنك الدولي من هذه الفرصة لتجنب التكرار. وستزيد الكفاءة أيضاً من خلال التعيين الواضح للأدوار والمسؤوليات، وإدارة المخاطر التكيفية التي تسمح بالتنفيذ المركز لعناصر المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) القابلة للتطبيق فقط. ويسمح النهج المقترح لإدارة المخاطر التكيفية للمقترضين بتحديد نطاق المشروعات وتحديد أي المخاطر والآثار التي يلزم معالجتها وأنها غير قابل للتطبيق. وسيسمح هذا للمقترضين بتركيز الموارد على المشكلات الرئيسية بدلاً من الاضطرار إلى الاستثمار في تحليل المشكلات التي قد لا ترتبط بالمشروع ومعالجتها.

84. المساءلة: تُعد هياكل المساءلة الواضحة واتخاذ القرار ضرورية للتنفيذ والتقييم الفعال للمخاطر مع قدر كافٍ من الرقابة والتوازن. وستتم إدارة التنفيذ في الهيكل التالي، ولقد تم تعيين العناصر الأساسية له في مكانها بالفعل:

- يتم تنفيذ الوظائف المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية في البنك في المقام الأول بواسطة سياسة العمليات والخدمات القطرية (opcs)، والمشاعات البيئية (ENR) (GPG): البيئة والموارد الطبيعية؛ و SURR: التنمية الحضرية والريفية والاجتماعية)، والإدارة القانونية (LEGEN)، وأفراد فرق العمل؛
- الرئيس التنفيذي للمعايير البيئية والاجتماعية مسؤول عن صياغة الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وتحديثه وتفسيره؛ وضمان نزاهة الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وعملية العناية الواجبة لدى البنك الدولي؛ ومراقبة تنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وتقديم تقارير بشأنه؛
- سياسة العمليات والخدمات القطرية (opcs) مسؤولة عن الرقابة العامة للإطار البيئي والاجتماعي وخاضعة للمساءلة عنها.
- سياسة العمليات والخدمات القطرية (ENRP SURR) (opcs) مسؤولة عن الرقابة العامة للإطار البيئي والاجتماعي وخاضعة للمساءلة عنها.
- فرق العمل (بما في ذلك موظفو الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المعتمدون) مسؤولون عن أنشطة دعم ومراقبة التنفيذ على مستوى المشروع وخاضعة للمساءلة عنها؛
- سيتم إنشاء لجنة المراجعة البيئية والاجتماعية للعمليات (OESRC)، برئاسة الرئيس التنفيذي للمعايير البيئية والاجتماعية، لتقديم المشورة والإرشادات بشأن المشروعات عالية المخاطر أو كبيرة الحساسية أو المعقدة والمشكلات الصعبة التي نشأت في أثناء تنفيذ المشروع.
- لقد تم تعزيز وظيفة الرقابة والإرشادات المتعلقة بالسياسة والمشروعات من خلال الفريق الاستشاري للمعايير البيئية والاجتماعية في سياسة العمليات والخدمات القطرية (opcs)، والذي يضم فرقاً استشارية للوقاية الإقليمية، مما يوفر نهجاً أكثر توافقاً لرقابة المشروعات وضمان الجودة في جميع المناطق؛
- سيتم إنشاء وظيفة التنسيق لإدارة المشكلات البيئية والاجتماعية لتشمل سياسة العمليات والخدمات القطرية (opcs) (رئيسية)، والإدارة القانونية (LEG)، وإدارة الشؤون الخارجية (ECR)، والممارسات العالمية، ومجالات الحلول الشاملة.

85. دعم المراقبة والتنفيذ: ستشمل الترتيبات التنفيذية المحسنة تدابير واضحة لضمان المراقبة الفعالة من جانب البنك الدولي. وستطلب فرق العمل في البنك الدولي من المقترض تقديم سجل المراقبة، وستناقش محتوى السجل مع المقترض وتتفق معه. ويُعد السجل بمثابة ملخص دقيق ومحدث للأداء البيئي والاجتماعي للمشروع، ويركز على حالة المتطلبات البيئية

والاجتماعية، بما في ذلك التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). وسيراجع البنك الدولي سجل المراقبة الخاص بالمقترض مقارنةً بالمتطلبات البيئية والاجتماعية المحددة في الاتفاقية القانونية، بما في ذلك التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). وستأخذ المراجعة مدى تلبية المقترض لمتطلبات الاتفاقية القانونية بعين الاعتبار. وعند مراجعة سجلات المراقبة، سيولي البنك اهتماماً خاصاً لفعالية آلية التظلم للمشروع ومدى مشاركة أصحاب المصلحة.

86. إذا استنتج البنك الدولي أن المقترض لا يفي بالمتطلبات البيئية والاجتماعية على نحو كافٍ، فسيحدد البنك الدولي مناطق المخاوف، ويتناقش مع المقترض بشأن التدابير والإجراءات الإصلاحية، والأطر الزمنية، وتكلفة توفير هذه التدابير والإجراءات ويتفق معه. وإذا لزم الأمر، فسيجري البنك زيارات للموقع. وعند أخذ مدى عدم تلبية المقترض للمتطلبات البيئية والاجتماعية، وخطورة المشكلات، ونتيجة المناقشات والاتفاق مع المقترض بعين الاعتبار، سيأخذ فريق العمل (TT) ما إذا كان ينبغي تغيير تصنيف المخاطر للمشروع بعين الاعتبار.

87. مشاركة المعرفة: سيتم إنشاء مجموعات ممارسات موضوعية لضمان توفير نهج متوافق عبر مجموعة البنك الدولي من خلال تنمية المواد والأدوات الإرشادية.

88. إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية: بإدخال أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية (SORT) في أكتوبر 2013، يصنف البنك المخاطر البيئية والاجتماعية بطريقة منهجية باعتبارها جزءاً من التقييم الشامل للمخاطر ليس فقط في أثناء إعداد المشروع، ولكن في أثناء التنفيذ أيضاً.

- **تعيين الخبرات الفنية:** ستعين الإدارة متخصصين ومستشارين بيئيين واجتماعيين لجميع المشروعات بشكل سليم. وسيتم دعم العمليات عالية المخاطر بمتخصصين بيئيين واجتماعيين أكثر خبرة.
- **تصنيف المخاطر:** بموجب الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)، ستتم ترقية التصنيف الفريد للمخاطر المتعلقة بالوقاية في أثناء إعداد المشروع وفقاً للتصنيف أ، ب، ج إلى التقييم المنظم والمستمر للمخاطر البيئية والاجتماعية لجميع المشروعات في أربع فئات للمخاطر في أثناء الإعداد والتنفيذ.
- **فحص مخاطر المحفظة:** سيتم فحص محفظة البنك الدولي بصفة دورية بمستويات إدارية مختلفة لتحديد المشروعات التي قد تحتاج إلى انتباه وموارد إضافية.

89. معايير الاعتماد والمعايير المهنية: لقد تم إنشاء لجنة اعتماد المعايير البيئية والاجتماعية (ESFASP)، برئاسة الرئيس التنفيذي للمعايير البيئية والاجتماعية، لوضع معايير الكفاءة الأساسية، وتحديد المعايير المهنية لموظفي البنك الدولي لاعتمادهم كموظفين معتمدين في الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)؛ وتفعيل عملية اعتماد الإطار البيئي والاجتماعي (ESF)؛ ومراقبة مدى كفاية الموارد والكفاءات لتنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) بفعالية.

90. تنمية المهارات: سيتبع جميع موظفي البنك الدولي ذوي الصلة التدريب الإلزامي على السياسات في الإطار البيئي والاجتماعي الجديد. يجرى إعداد برنامج التدريب الشامل لتقديمه في CY16.

91. بناء القدرات: سيحتاج بناء قدرات الدول إلى التمويل بشكل كافٍ، بما في ذلك الموارد الخاصة للدولة، والاقتراض، والخدمات الاستشارية مستحقة الأداء، وميزانية البنك الدولي. ولا تقترح الإدارة زيادة التمويل الأساسي لدعم أعمال بناء القدرات؛ وبدلاً من ذلك، فإنها تسعى إلى إنشاء الصندوق الانتماني متعدد المانحين (MDTF) الذي سيطلب من أصحاب المصلحة المشاركة فيه؛ وقد أعرب العديد من أصحاب المصلحة عن اهتمامهم بالفعل. وسيتناسب برنامج بناء القدرات المنهجية على مستوى الدول مع التمويل المتوفر. وستتابع الإدارة الحوار المتعلق ببرنامج بناء القدرات الاستراتيجية مع اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE)، ومناقشة التقدم لضمان رضا المديرين التنفيذيين بعمق الأنشطة ونطاقها. وستقدم الإدارة تقريراً سنوياً إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) بشأن برنامج بناء القدرات الاستراتيجية عند الموافقة على الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الجديد.

92. التوظيف: يُعد جميع متخصصي التنمية الاجتماعية لدى البنك الدولي الآن جزءاً من مجموعة فردية (الممارسات العالمية للتنمية الحضرية، والريفية، والاجتماعية)، كما ينتمي جميع موظفيها البيئيين أيضاً إلى ممارسة واحدة (الممارسات العالمية للبيئة والموارد الطبيعية). ويساعد الهيكل التنظيمي على تجميع الموارد، وتنسيق الممارسات، وتبادل الخبرات في جميع

المناطق، ونشر أفضل الممارسات والابتكارات بشكل أسرع، وتعيين مزيد من الموظفين ذوي الخبرة للمشروعات المحفوفة بالمخاطر. كما ينتمي المتخصصون البيئيون والاجتماعيون المشاركون في وظائف الامتثال والرقابة إلى سياسة العمليات والخدمات القطرية (opcs).

93. توفير الموارد: يلتزم البنك الدولي بتوفير العناية المالية الواجبة بشكل كافٍ وتنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي الجديد. وتعمل الإدارة على زيادة الميزانية المتوفرة لإدارة الوقاية بشكل ملحوظ، والجهود الكبيرة المبذولة في أوقات مراجعة النفقات وقيود الميزانية للمؤسسة. وبدءاً من CY16، ستتم حماية تمويل الوقاية وتخصيصه بناءً على المعاملات، مع الأخذ بعين الاعتبار المكاسب المحققة نتيجة زيادة الكفاءة وتحسينات الجودة. ويضمن هذا التمويل الكافي من أجل أولاً تنفيذ التزامات الوقاية الحالية في مجموعة الصفقات المستقبلية؛ وثانياً وضع الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح؛ وثالثاً تنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح.

94. ستعمل الإدارة على إيلاء اهتمام وثيق في أثناء الأيام الأولى من التنفيذ للتأكد من أن تنفيذ الإطار الجديد يحدد السوابق القانونية التي تجسد الكفاءات التشغيلية. وينبغي أن يعزز الإطار الجديد الكفاءة، ويوفر مزيداً من الوضوح، ويقلل وقت المعالجة. وتتوقع الإدارة أن النهج المقترح لإدارة المخاطر التكميلية سيدعم تخصيص الموارد إلى تلك المشروعات والأنشطة التي تتطلب تركيز الموارد، في حين يتم تحريرها في أماكن أخرى. وتشمل المتطلبات الجديدة مسؤوليات أكبر للعناية البيئية والاجتماعية الواجبة لدى البنك الدولي وخبرات في المجالات التي لم تغطها سياسات الوقاية لدى البنك الدولي من قبل العمالة على سبيل المثال. وستقوم الإدارة بالاستجابة لذلك جزئياً من خلال توفير الموارد الإضافية، ولكن إلى حد كبير من خلال تدريب الموظفين الذي من شأنه أن يحول القدرات إلى خبرات أكثر تخصصاً. وستترك إدارة المخاطر المعززة وآليات المساءلة، والاعتماد المهني، والتركيز الشديد على دعم التنفيذ آثاراً إضافية على الموارد. وسيمثل مطلب تقييم قدرة المقترض تكاليف إضافية غير متكررة. وبالإضافة إلى ذلك، تتوقع الإدارة ضرورة التركيز الشديد على الإشراف على تنفيذ المشروع. وستتطلب زيادة الاعتماد على الأطر القطرية - بمجرد تنفيذها - مشاركة أعمق طوال دورة المشروع تتجاوز إعداد المشروع، لكنها ستحقق أيضاً مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة نظراً لأن البنك الدولي والمقترضين يمكنهما العمل معاً على أساس الهياكل الموجودة.

95. تشمل فئات التكلفة التي تأخذ تقديرات تكلفة الإطار البيئي والاجتماعي المقترح بعين الاعتبار ما يلي:

- **وضع الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الجديد:** سيلزم توفير موارد لتصميم التدريب وتقديمه؛ والأنشطة تطوير القدرة في الدول المقترضة الرئيسية؛ ولتطوير استطلاع الرأي عن مهارات الموظفين ونظام الاعتماد المهني وتنفيذهما.
- **تنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الجديد:** بالإضافة إلى الكفاءات وتوفير التكلفة، سترجع ضرورة توفير موظفين وموارد إضافية إلى أولاً نطاق العمل الأوسع نطاقاً (على سبيل المثال التقييم الاجتماعي للفئات الضعيفة، والعمالة وظروف العمل، وصحة وسلامة المجتمع، ومشاركة أصحاب المصلحة، وتعويض النظم)؛ وثانياً تقييم أطر المقترض؛ وثالثاً التركيز على النهج القائم على المخاطر واتخاذ القرار المستنير.

.VI الخطوات التالية

96. بعد قيام اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) بمناقشة الإطار المقترح واعتماده، ستطلق الإدارة المرحلة الثالثة من عملية المراجعة والتحديث. يسلط المرفق 4 (سيتم تقديمه إلى اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE)) الضوء على الأنشطة الرئيسية والجدول الزمني الإرشادي. بعد اعتماد اللجنة المعنية بفعالية التنمية (CODE) للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وخطة المشاورات، ستتم ترجمة هذه الورقة والمسودة الثانية للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والكشف عنها للجمهور لبدء المرحلة 3 من المشاورات. وسيسهل الوصول إلى الورقة عبر الإنترنت على موقع الويب المخصص للمشاورات¹⁵.

97. سيطلب التعليق على الإطار المقترح من أصحاب المصلحة من خلال عدة قنوات مختلفة. ستستخدم الإدارة أساليب المشاركة عبر الإنترنت مثل الدردشة المباشرة والاجتماعات الافتراضية للخبراء. وستتم دعوة أصحاب المصلحة إلى إرسال

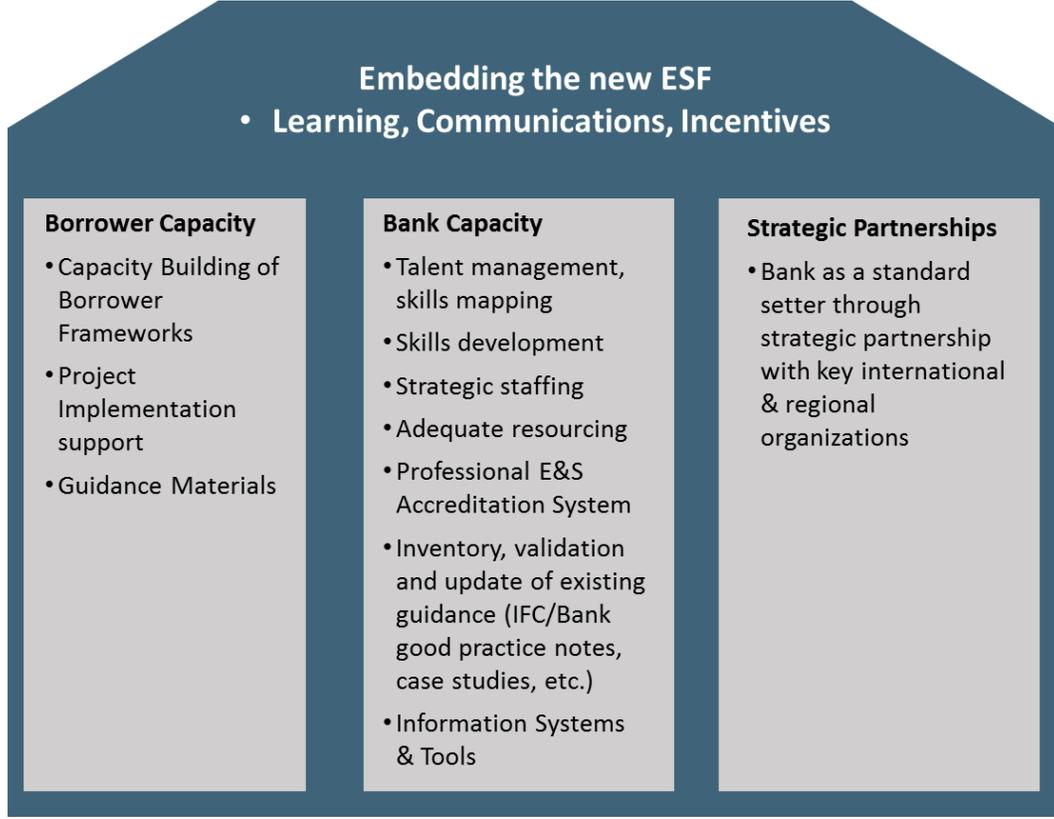
¹⁵ www.worldbank.org/safeguardsconsultations

تعليقاتهم من خلال موقع الويب للمشاورات. وبالإضافة إلى ذلك، ستسعى الإدارة إلى إجراء حوار وجهاً لوجه مع الخبراء والعاملين في مجال التنمية من الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص حول المشكلات التي تمت معالجتها في الإطار المقترح. وحينما لا تخطط الإدارة إلى تكرار المشاورات القطرية التي كانت تُعد محور مرحلتي المشاورات السابقتين، سيضمن البنك الدولي أن مجموعات الاهتمام بتحديد أماكن الخبراء والعاملين والمشاركة معهم تُعد ممثلين في جميع المناطق وفئات أصحاب المصلحة.

98. وترى الإدارة أن مرحلة المشاورات التالية ستجرى وفقاً لإرشادات المشاورة لدى البنك الدولي، والممارسات الجيدة للمشاورة الدولية. بعد إكمال المرحلة الثالثة من المشاورات، ستحلل الإدارة تعليق أصحاب المصلحة الخاص بالمسودة الثالثة والأخيرة للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وتأخذه بعين الاعتبار.

99. وسيتم تقديم المسودة النهائية إلى المديرين التنفيذيين للموافقة عليها. ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ في عام 2016. وسيتم إعداد تقديم الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح وتنفيذه بعد الموافقة على الإطار النهائي مباشرة. وبعد الموافقة، تجمع الإدارة الموظفين والموارد للاستعداد إلى بدء تنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF). وستشمل هذه المرحلة زيادة الوعي والتوعية بين الموظفين، والبرامج التعليمية المتعلقة بالإطار البيئي والاجتماعي الجديد ووضع برنامج تحفيزي للموظفين. ثم ستركز الإدارة جهودها على تضمين الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) في نهج البنك الدولي لحماية الأشخاص والبيئة في تمويل مشروعات الاستثمار (IPF) من خلال تحسين أنظمة وأدوات المعلومات، وتوفير دعم تنفيذ المشروعات، وإنشاء شراكات استراتيجية مع المؤسسات العالمية وغيرها من شركاء التنمية. وتم توضيح رسم تخطيطي لنهج التنفيذ الشامل في الشكل 2.

الشكل 2. النهج الشامل لتنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح



100. ستنشئ الإدارة ثلاث مجموعات في جميع أقسام البنك الدولي ذات الصلة التي سيكون من شأنها أن تخطط عملية تقديم الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وتنفيذه، وتوجهها، وتراقبها. تتكون اللجنة الإدارية التي ستشرف على التنفيذ من نائب الرئيس المسؤول عن الممارسات العالمية للبيئة والموارد الطبيعية (ENR) والممارسات العالمية للتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على التكيف (SURR)، ونائب رئيس سياسة العمليات والخدمات القطرية (OPCS)، وكبير مديري الممارسات العالمية للبيئة والموارد الطبيعية (ENR) والممارسات العالمية للتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على التكيف (SURR)، ومدير إدارة مخاطر العمليات. وسيقوم فريق التنفيذ بعملية تقديم الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) وتطبيقه بهدف تعميم النهج على مدار تمويل مشروعات الاستثمار (IPF) لدى البنك الدولي. وسيشمل فريق التنفيذ المديرين ذوي الصلة فضلاً عن متخصصي المعايير البيئية والاجتماعية الرائدتين للممارسات العالمية للبيئة والموارد الطبيعية (ENR) والممارسات العالمية للتنمية الاجتماعية والحضرية والريفية والقدرة على التكيف (SURR)، والرئيس التنفيذي للمعايير البيئية والاجتماعية، وكبير مستشاري القانون البيئي والدولي، ومتخصصي المعايير البيئية والاجتماعية الرائدتين في سياسة العمليات والخدمات القطرية (opcs). وسيوفر فريق الدعم المكون من متخصصي الاتصالات وإدارة المعرفة، ومديري الممارسات، وقادة فريق العمل، ومتخصصين بيئيين واجتماعيين، ومستشاري دعم التنفيذ.

101. تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة: سيتم تقديم خطة التنفيذ الشاملة إلى المديرين التنفيذيين إلى جانب الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الثالث والأخير. وبعد اعتماد مجلس الإدارة الإطار، سيتم تقديم مراجعة لتنفيذه إلى المديرين التنفيذيين بعد ستة أشهر من الموافقة عليه وسنوياً بعد ذلك. وتقتراح الإدارة أيضاً إجراء مراجعة شاملة للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) بعد خمس سنوات من تنفيذه.

VII. الملاحظات الختامية

102. يُعد تحديث نظام البنك الدولي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتجديده أمرًا حتميًا. سيلانم الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) المقترح الغرض ويعزز سبل حماية الفقراء والبيئة في تمويل البنك الدولي مشروعات الاستثمار. ويشمل متطلبات جديدة لتحسين الوصول الشامل إلى فوائد التنمية والحد من الآثار السلبية للتميز. وسيعزز البنك الدولي شراكته مع المقترضين من خلال زيادة استخدام أطر المقترض والتعاون الوثيق مع المقترضين لبناء قدرات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتعزيزها. ويحدد الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) البنك الدولي على أنه رائد في تمويل التنمية المستدامة.

103. يُعد الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) بمثابة نتيجة جهد واسع النطاق للمشاركة، حيث يُعد من أكبر الأشياء التي نفذها البنك الدولي أو غيره من شركاء التنمية حتى الآن. البنك الدولي هو مجتمع مكون من 188 دولة ملتزمة بتحقيق حياة أفضل لسكان العالم وحماية الكوكب وتنوعه البيولوجي. وتدرك الإدارة بأن مراجعة سياسات الوقاية لدى البنك الدولي وتحديثها تنتج آراء قوية بين المساهمين وأصحاب المصلحة بشأن مجموعة كبيرة من المشكلات. وحينما تدرك الإدارة جميع جهات النظر التي أعرب عنها في أثناء المشاورات، وتحترمها، وتقدرها، فإن من مسؤولية الإدارة أن تقدم الاقتراح الذي ينتج توازنًا بين جهات النظر والمصالح المختلفة فضلاً عن التطلعات وممارسات التنمية.

الملحق 1: سياسات الوقاية الحالية

1. تجسد سياسات الوقاية لدى البنك الدولي القيم الأساسية للمؤسسة. فيما تشكل السياسات حجر الأساس للجهود التي يبذلها البنك الدولي لحماية الأشخاص والبيئة ولضمان التنمية المستدامة. وخدمت البنك الدولي ومقترضيه والمجتمع التنموي جيدًا خلال العقد الماضيين ووفرت المعيار الدولي لإدارة مخاطر المشروع البيئية والاجتماعية. ولتلبية الاحتياجات الجديدة والمتنوعة للمقترضين في العالم في ظل وجود تحديات بيئية واجتماعية جديدة، أطلق البنك الدولي مراجعة شاملة لهذه السياسات وتحديثها في عام 2012.

2. لقد كان تقييم الآثار البيئية والاجتماعية للمشروعات التي يمولها البنك الدولي وإدارتها محور اهتمام رئيسيًا للمؤسسة لأكثر من 40 عامًا. وفي بداية السبعينيات، زود البنك الدولي تركيزه على المخاطر البيئية والاجتماعية والفرص المرتبطة بعملية التنمية بشكل ثابت. وفي عام 1984، أصدر البنك الدولي بيان دليل العمليات بشأن الجوانب البيئية لعمل البنك الدولي، وتحديد سياسات البنك الدولي وإجراءاته المتعلقة بالمشروعات، والمساعدة الفنية وغيرها من جوانب عمله التي تترك آثارًا بيئية. وتم تفسير المصطلح "البيئي" على نطاق واسع ليشمل كلاً من الظروف الطبيعية والاجتماعية ورفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

3. لقد وضع البنك الدولي مجموعة كبيرة من الأحكام لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وتخفيفها في عملياته. وفي أعقاب عملية إعادة التنظيم لدى البنك المركزي في عام 1987، حلت منشورات العمليات التوجيهية (OD) تدريجيًا محل بيان دليل العمليات (OMS)، مما أدى إلى دمج السياسة الواردة سابقًا في بيان دليل العمليات (OMS) بشكل متكرر،¹⁶ وتحديد سياسة جديدة في الظروف الأخرى. وتمت معالجة التقييم البيئي في البداية في OD 4.00 الملحق¹⁷ وتم استبدالها لاحقًا بمنشورات العمليات التوجيهية 4.01 المتعلقة بالتقييم البيئي. وأدت المشكلات المتعلقة بمدى شمولية منشورات العمليات التوجيهية (OD) ورغبة إدارة البنك الدولي لتسهيل الممارسات والمساءلة وتوضيحها إلى اتخاذ قرار في عام 1992 باستبدال منشورات العمليات التوجيهية (OD) بسياسات العمليات وإجراءات البنك، والمحتوى الذي سيكون ملزمًا لموظفي البنك الدولي. وتمت إضافة السياسات البيئية والاجتماعية الإضافية فيما بعد لمعالجة المشكلات البيئية والاجتماعية المحددة التي تنشأ في عمليات البنك.

4. تم تصميم المجموعة الحالية من سياسات الوقاية لمساعدة البنك الدولي على معالجة المشكلات البيئية والاجتماعية الناشئة من المشروعات التي تمول السلع، والأعمال، والخدمات في مجموعة كبيرة من القطاعات، والتي تشكل الخط الرئيسي للأعمال لدى البنك الدولي في ذلك الوقت. تنطبق أيضًا على أنشطة المساعدة الفنية التي يدعمها البنك الدولي والأنشطة التي ينفذها المستفيد بدعم من صندوق الائتمان الذي يديره. وفي عام 1997، جمع البنك الدولي عشر سياسات عمليات بوصفها سياسات وقاية محددة - ست سياسات بيئية، وسياسات اجتماعيتين، وسياستين قانونيتين¹⁸ - لدعم الامتثال في أثناء إعداد المشروع وتنفيذه. ووفر الإطار المقترح مجموعة أكثر اتساقًا وتوافقًا من المتطلبات التي تميز التزامات البنك الدولي والمقترض بوضوح، وتعالج الثغرات وعدم التوافق، وتحدد بوضوح القيم، وبيانات السياسة، ومتطلبات المقترض، والجوانب الإجرائية التفصيلية.

5. يجب أن تكون المتطلبات البيئية والاجتماعية متلائمة مع طبيعة الأدوات المالية المحددة. لذلك تُعد نُهج معالجة الاعتبارات البيئية والاجتماعية المتعلقة بتمويل سياسة التنمية (DPF) والبرنامج الذي يراعي النتائج (PforR) جزءًا لا يتجزأ من سياسات العمليات المعنية (OP/BP8.60 و OP/BP9.00). وعلى النحو الذي أقره مجلس المديرين التنفيذيين في ورقة النهج (2012)، فإن الإطار المقترح لا يغطي تمويل سياسة التنمية (DPF) والبرنامج الذي يراعي النتائج (PforR). وتطلب الوثائق

¹⁶ وقبل عملية إعادة التنظيم لدى البنك المركزي في عام 1987، تم تضمين سياسات العمليات بشكل رئيسي في بيانات دليل العمليات (OMS) ومذكرات سياسة العمليات (OPN) اللذين صدرا من مكتب نائب الرئيس تحت إشراف الرئيس.

¹⁷ منشور العمليات التوجيهية 4.00، الملحق أ: التقييم البيئي (1989).

¹⁸ سياسة العمليات 4.01 التقييم البيئي؛ وسياسة العمليات 4.04 الموائم الطبيعية؛ وسياسة العمليات 4.09 إدارة الآفات؛ وسياسة العمليات 4.10 الشعوب الأصلية؛ وسياسة العمليات 4.11 الموارد الثقافية المادية؛ وسياسة العمليات 4.12 إعادة التوطين القسري؛ وسياسة العمليات 4.36 الغابات؛ وسياسة العمليات 4.37 سلامة السود؛ وسياسة العمليات 7.50 المشروعات المقامة على الممرات المائية الدولية، وسياسة العمليات 7.60 للمشروعات المقامة على الأراضي المتنازع عليها. (لا تُعد السياساتان الأخيرتان، سياسة العمليات 7.50 و 7.60 جزءًا من تحديث الوقاية. لا تشمل المراجعة أيضًا سياسة العمليات 4.03 معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص لدى البنك الدولي).

على مستوى السياسة نهجًا مختلفًا لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويجري البنك الدولي حاليًا عمليات استعادة لكل من تمويل سياسة التنمية (DPF) والبرنامج الذي يراعي النتائج (PforR)، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية.

6. أظهر تقييم مجموعة التقييم المستقلة (IEG) في عام 2010 الذي أُجري بعد مرور أكثر من 20 عامًا منذ أن تم تقديم مطلب التقييم البيئي للمرة الأولى أن السياسات الوقائية كانت فعالة في تجنب الآثار السلبية أو تخفيفها. حددت مجموعة التقييم المستقلة (IEG) لدى البنك الدولي ضرورة مواصلة سياسات الوقاية لتوضيح سياق التغيير الذي يعمل في إطاره البنك الدولي، بما في ذلك تغيير بيئة العمل وأساليب الإقراض الجديدة بشكل سريع، فضلاً عن تطوير أفضل الممارسات واحتياجات المقترض.¹⁹ وأوصت مجموعة التقييم المستقلة (IEG) بزيادة التركيز على استخدام سياسات الوقاية لدعم التنمية المستدامة بيئيًا واجتماعيًا؛ وتقييم مجموعة كبيرة من المخاطر والآثار الاجتماعية المحتملة؛ والتحسينات في الإشراف، والنهج الأكثر كفاءة وفعالية للمراقبة، والتقييم، وتقديم تقارير بالاكتمال. وعقب صدور تقرير مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، التزمت الإدارة بأنه سيتم تنفيذ تحديث سياسات الوقاية لدى البنك الدولي وترسيخها بشكل شامل.

¹⁹ الضمانات والاستدامة في عالم متغير: تقييم مستقل لخبرة مجموعة البنك الدولي"، <http://go.worldbank.org/ZA4YFV9OL0>